صدى النقابات

www.syndi-alwafaa.org

نشرة داخلية شهرية نقابية تعنى بشؤون العمل والعمال - تصدر عن اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

العدد السادس والستون
تموز ٢٠١٢م/ شعبان - رمضان ١٤٣٣هـ

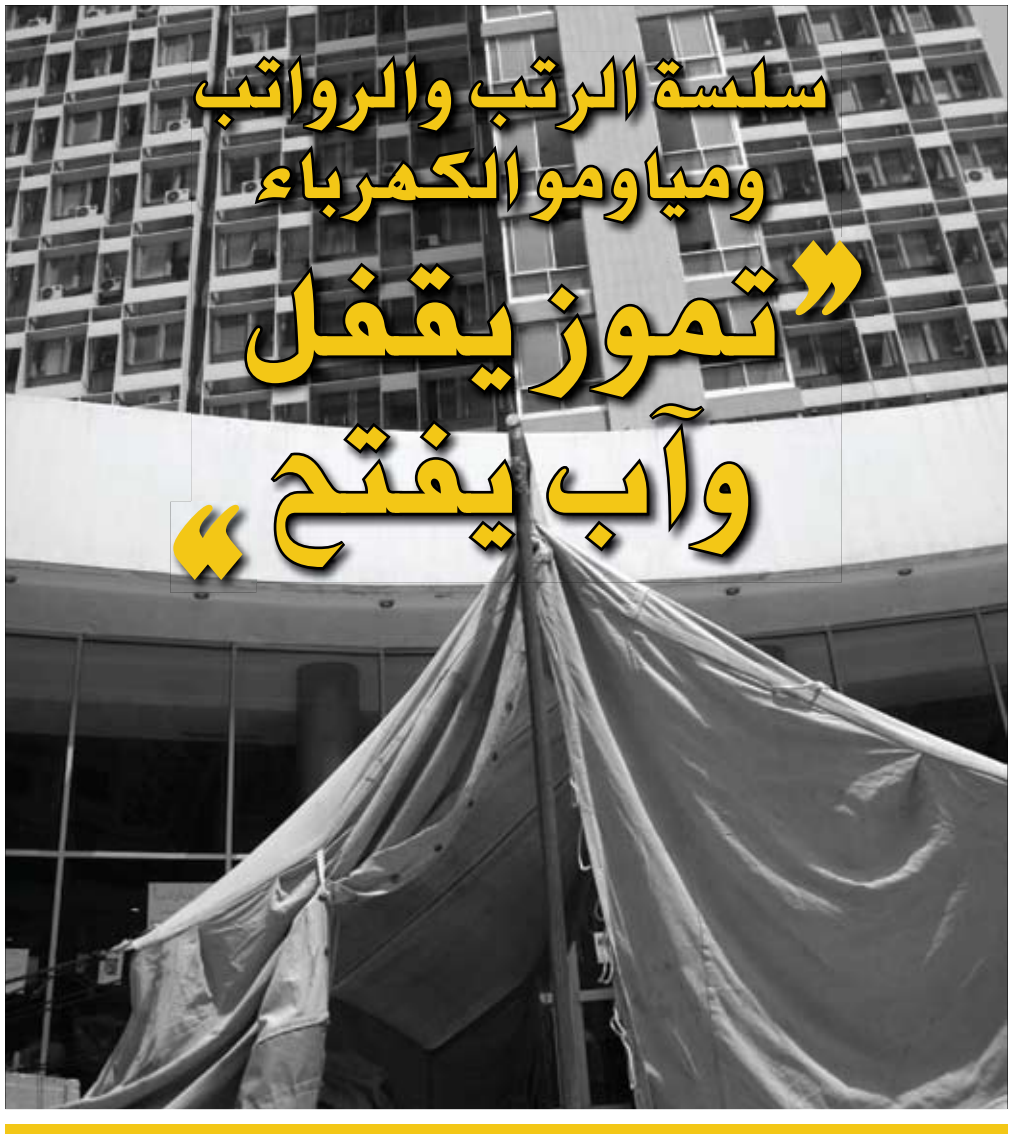

سلسلة الرتب والرواتب ومياومو الكهرباء

"تموز يقفل وآب يفتح"

حكمة العدد

كل يوم لا يعصى اللّه فيه هو عيد

هنأ مستضعفي العالم واللبنانيين بمناسبتي انتصار تموز ٢٠٠٦ وحلول شهر رمضان

اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان لمنع ارتفاع الأسعار في شهر رمضان

- مهرجان التسوق والسياحة الرابع عشر في البقاع
- ١٣٤ عروسا وعريسا في عرس جماعي
- العسل اللبناني إلى ٢٧ دولة أوروبية
- المغاربة يرفضون التمور الاسرائيلية
- الأردن : نقابيون يدعون لإلغاء معاهدة وادي عربة ووقف "التطبيع" مع إسرائيل
- طفل تونسي يقاطع منافسه الإسرائيلي في بطولة العالم للشطرنج ووزير الرياضة يستاء

الافتتاحية

شهر الرحمة

حلّت بركات هذا الشهر سريعاً على اللبنانيين، فقد فكّ الله تعالى أسر أهل صيدا، ووقاهم شرّ لعب الصبية، وحُل اعتصام المياومين، على توافق كهربائي، وأقرت سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام، وكل ذلك تم مع تمام العشر الأول لشهر رمضان المبارك.

وبالمجمل لن تجد أحد يناقش في بركات هذا الشهر وفيوضاته الطيبة، وما تحمله لياليه وأيامه، من خيرات عامة تصيب الناس على اختلاف مشاربهم ومعتقداتهم، بالرغم من أن معاملة بعض الناس من التجار والباعة لهذا الشهر الكريم ولناسه الطيبين معاملة فيها الكثير من الاستغلال والتشويه والنهب والغلاء ..، من السحر إلى الإفطار، على مدى ثلاثين قمراً وعيدا.

لكن ستجد الآلاف من اللبنانيين، يتساءلون عن الأسباب التي دفعت إلى اعتصام الشهر والشهرة في صيدا ، وإقفال طرقاتها، وقطع أرزاق أهلها، ومحاولة زرع الفتنة بين أهلها، إلى ما تخللّ ذلك من حفلات متنوعة فيها: طرب، تخييل، فن العوم، مداعبة الكلاب على مرأى من الأطفال، شتام وسباب..، وبالرغم من معارضة أهل صيدا لهذا الاعتصام ، واجتماع فعالياتها السياسية والبلدية والتجارية والأهلية.. والطلب من مقيمه بكل محبة، أن يوفر عليهم هذا البلاء والامتحان، إلا أنه أصرّ على تحديهم، وما كاد الجميع يقطعون الامل، حتى لاحت فجأة ومن دون أي تفسير، بارقة فك الخيم وحل الاعتصام بلا مقابل؟! كما بدأكم تعودون، الأمر بحاجة إلى فلكي من سنخ الجن، لمعرفة ما جرى ويجري.

أيضا، حقيقة كبرى، قد تبقى بلا استيضاح وفهم، ليس لأن الشعب اللبناني يعاني من مشكلة الفهم، بل لأن المسألة مربكة ومعقدة، وفوق قدرة العقل، والمسألة تتعلق بالمياومين والأساتذة، لماذا اعتصام المياومين على مدى ثلاثة أشهر بالليالي والأيام والساعات، ومؤتمرات صحفية بالجملة والمفرق، وحملات إعلامية شاركت فيها الوزارة والإدارة والمياومين والشركات

والقوى و...، وكادت تشعل الكهرباء ذاتيا ومن دون حاجة إلى استجرار كهرباء من الخارج، وارتفعت السقوف الكلامية، وفجأة عندما التقوا جميعاً، المعنيين، انتهت المسألة بعدة نقاط بديهية جدا، ومطروحة من اللحظات الأولى،

و لم يطرأ عليها جديد ؟!.

كذلك، موضوع الأساتذة، هل يحتاج هذا الموضوع، إلى اعتصام واحتفال جماهيري، ومقاطعة التصحيح، وإرباك البلد والتلاميذ وأهاليهم، على أبواب الجامعات اللبنانية والخارجية، والتلاعب بأعصاب التلاميذ والطلاب والأهالي، حتى شعرنا أن السنة الدراسية الجديدة، قد لا تأتي، وأن الامتحانات الرسمية التي أُجريت قد تُلغى، وفجأة عاد الجن ليحلق فوق لبنان، ووافقت الحكومة على إقرار سلسلة الرتب والرواتب، لماذا وكيف وما الداعي وما الذي حصل، وهل هذه من أسرار شخصية الشيخ نجيب أليقاتي (الفلكي)!؟؟!.

أما كان من الممكن توفير هذا الكم من القهر والإذلال والغش والخداع...، وما استتبع ذلك من خسائر مالية على البلد والناس، وإرباكات اقتصادية واجتماعية وعائلية، في المنطقة الواحدة، والشارع الواحد، وعلى مستوى لبنان التوحدي، ما دامت النتائج واضحة وبديهية وسلسة، ولا مفر منها، ولا يمكن القفز فوقها، وهل نستطيع أن نستدرك الاتي سيما في المحروقات وباقي الملفات الاجتماعية والمعيشية والسياسية؟

شهر كريم ورحمته عامة وخاصة، وبركاته عمّت البلد وقد لمسناها وتحسسناها ونعيشها، مع طاقات الفرج التي حلّت علينا في ثلثه الأول.

أسرة صدى النقابات تتقدم من العمال والنقابيين جميعا بأحر التهاني والتبريكات في شهر رمضان المبارك وكل عام وانتم ولبنان والمقاومة والعمال وسلاحهم بألف خير.

الفهرس

اتحاد الوفاء.. كلمة من القلب

تقبل الله أعمال وصيام المسلمين في شهر رمضان المبارك وجعلهم من الفائزين برضوانه. ومع حلول عيد الفطر المبارك وعيد الإنتصار الإله في ١٥ آب ٢٠٠٦ يتوجه إتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان بالتهاني والتبريكات من جميع عمال لبنان وعمال العالمين الإسلامي والعربي وجميع الشعوب المستضعفة في العالم سائلين المولى عزة وجل أن يجعل أيامكم عيدا وفوزا برضى الله والبعد عن المعاصي. ودوام العزة والاقتدار والانتصار على أعداء الأمة قتلة الأنبياء والصالحين.

صدى النقابات

شهرية نقابية داخلية تعنى بشؤون العمل والعمال. تصدر عن اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان.

حدث الشهر

٤ غصن: يحذر اللجنة الوزارية من عدم وضع حلول حقيقية

٤ تموز يقفل على اللاحل والأول من آب يفتح عليه

٥ المؤتمر الصحفي لغصن وفتح ابواب المؤسسة ٣-٨-٢٠١٢

٦ أزمة المياومين وجباة الاكراء في مؤسسة كهرباء لبنان مستمرة التعويل على وزارة العمل في ايجاد المخارج القانونية والسياسية

٨ انتصار المياومين يتأجل لـ«مزيد من الإيضاحات حول آليات التنفيذ»

أنشطة وأخبار نقابية

٩ اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان لمنع ارتفاع الأسعار في شهر رمضان

٩ المعرض التجاري الدولي الرابع عشر في بعلبك

١٠ اتحاد نقابات المزارعين في لبنان «انماء» ينظم المعرض الزراعي الخامس في لبنان «عطاء»

١١ ١٣٤ عروسا وعريسا في العرس الجماعي ضمن فعاليات مهرجان التسوق والسياحة الرابع عشر

١٢ ٧٠٠ مشارك في ماراتون بعلبك

أخبار نقابية متفرقة

١٤ فقيه: الحكومة أثبتت عجزها عن إعطاء الحقوق لأصحابها

١٤ فقيه: الحكومة تمارس المخادعة مع موظفي القطاع العام والاساتذة

١٥ عمال «مستشفى رفيق الحريري الجامعي» وموظفوه يستعجلون تثبيتهم: نرعى صحة المرضى ونحن محرومون من تقديمات «الضمان الاجتماعي»

١٦ اتحاد البلديات يؤيد تحرك القطاع العام

١٦ نقابة عمال الميكانيك والكهرباء شعلان: غول الجوع بدأ يدق ابواب العمال الكادحين

ركن المزارعين

١٧ الحاج حسن: الوصفة الزراعية وثيقة ترتبط بسلامة الانتاج الزراعي وسنبدأ بتطبيق العقاب

١٨ بنت جبيل: مربو النحل ينعون الموسم.. ويطلبون المساعدة

١٩ نحاس والحاج حسن: سعر تشجيعي لموسم القمح

١٩ معرض زراعي لأكثر من مئة صنف من اللوزيات والتفاحيات

٢٠ إطلاق «المرصد الوطني للتنمية الزراعية» بعد ١٥ شهراً من العمل

قطاع النقل

٢٢ اطلاق باصات جديدة للنقل المشترك

تحقيق العدد

٢٣ اقتصاد الحرب «على الأبواب»: وظائف هامشية ومؤقتة

ألف ياء النقابات

٢٤ عودة إلى التنظيم النقابي... والديموقراطية

ألف ياء الاقتصاد

٢٥ النفط والغاز... من ثروة طبيعيّة إلى رأس مال إنتاجي

أخبار نقابية عربية

٢٦ طفل تونسي يقاطع منافسه الإسرائيلي في بطولة العالم للشطرنج

٢٦ ناشطون مغاربة يطالبون بإصدار قانون يجرّم التطبيع مع إسرائيل

٢٧ الأردن: نقابيون يدعون لإلغاء معاهدة وادي عربة ووقف "التطبيع" مع إسرائيل

آراء حرة

٢٨ هكذا تدحرجت أرقام سلسلة الرتب والرواتب

٢٩ الكهرباء: استعراض سياسي والمتضرر واحد!

عيون على العدو

٣٠ قائدان عسكريان إسرائيليان يشيران إلى قدرات «الأعداء» ٣٥٠٠ صاروخ .. وطائرات هجومية لـ«حزب الله»

ثقافة إسلامية

٣١ فضل تلاوة القرآن الكريم

حدث الشهر

التقى لجنة الاساتذة المتعاقدين وعرض لسلسة الرتب والرواتب

غصن: يحذر اللجنة الوزارية من عدم وضع حلول حقيقية

وزع الاتحاد العمالي العام بيانا بتاريخ ١-٨-٢٠١٢ قال فيه أن رئيسه غسان غصن التقى وفد لجنة الأساتذة المتعاقدين في مراحل التعليم المختلفة دون الجامعية، حيث جرى عرض لآخر التطورات في قضيتهم وخصوصا لجهة مطالبهم بالتثبيت والضمان الاجتماعي والنقل وسلسلة الرتب والرواتب وسواها من المطالب".

ولفت غصن بعد اللقاء إلى أن "ما يجري ليس موجة تحركات موسمية كما يشير البعض بل هو نتاج سياسات خاطئة،اتبعتها الحكومات المختلفة على مدى عشرات السنين، وأوجدت نوعا من عدم المساواة والتمييز بين فئات الموظفين والعمال"، مؤكدا على "حق الأساتذة المتعاقدين بالتثبيت، وإدراجهم في سلسلة الرتب والرواتب، كذلك معالجة موضوع سائر الفئات الوظيفية الأخرى، بما فيها عمال البلديات حيث يجب أن يعطى نفس الراتب لنفس العمل".

ورأى "أنه من واجب الحكومة عدم انتظار الانفجار ونزول الناس إلى الشارع، خصوصا وأن الأساتذة المتعاقدين قد يلجأون –وهذا من حقهم – إلى نفس تحرك ميامومي الكهرباء وسواهم"، محذرا "اللجنة الوزارية المجتمعة اليوم،أن لا تخرج من اجتماعاتها من دون وضع حلول حقيقية لهذه المواضيع المحقة، كي لا تنفجر المزيد من الألغام في وجهها وتكون وحدها المسؤولة عن ذلك".

ب.ف.

سلسة الرتب والرواتب للاساتذة والمعلمين ولموظفي القطاع العام

تموز يقفل على اللاحل والأول من آب بفتح عليه

في قضية سلسلة الرتب والرواتب ومطالب هيئة التنسيق النقابية فقد أقفل شهر تموز ٢٠١٢ على لا حل ، اوبقيت مقاطعة تصحيح مسابقات الامتحانات الرسمية تثير القلق على مصير نتائج الامتحلانات الرسمية للعام الدراسي ٢٠١١ – ٢٠١٢ ، دخل ٣١ تموز ٢٠١٢ و «هيئة التنسيق النقابية» ترى الأجواء الضبابية على الرغم من الإيجابية التي أبداها من اجتمعت معهم في غضون اليومين الاخيرين من تموز .

نفذت هيئة التنسيق النقابية كل تعهداتها ، فعادت الى تصحيح مسابقات الامتحات في الخامس من تموز ، لكن الحكومة لم تنفذ أيا من وعودها والتزاماتها ، وأقفل شهر تموز على قضية مطلبية أخرى في لبنان ، محقة وعادلة ، دون أن تجد حلا ،وأكثر من مئة ألف طالب وتلميذ على لائحة الانتظار المملّ، لصدور نتائج امتحاناتهم، تموز أقفل على اللاحل ، وآب فتح عليه ...

توافق على إقرار السلسلة في آب مع الحفاظ على الدرجات والأرقام

مع اطلالة شهر آب شهدت السرايا الحكومية في الأول منه استقبال رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ، في خلال اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة درس موضوع سلسلة الرتب والرواتب، وفداً من هيئة التنسيق النقابية وتم استكمال البحث في مطالب الهيئة فيما يختص بسلسلة الرتب والرواتب لأفراد الهيئة التعليمية وقيمة الدرجات التي يطالب بها الأساتذة.

بعد الاجتماع تحدّث دياب عن أجواء اللقاء فقال: تمّ الاتفاق وتأكيد الأمور التي أعلن عنها في السابق وهي:

- سلسلة الرتب والرواتب التي رفعت من قبل وزارة المالية مع تعديل لأول أربع درجات من ٣٥ الى ٤٠ ألفاً.
- إعادة العمل بفارق الدرجات بين التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، بحيث يدخل الأستاذ الجديد الى الملاك الثانوي بدرجة ٢١، وهذا الأمر يشترط حيازة شهادة الماستر لأستاذ التعليم الثانوي الداخل حديثاً الى الملاك، فيما أستاذ التعليم الأساسي يدخل بدرجة ١٥.
- إعطاء ست درجات لأساتذة التعليم العام في الملاك سواء أساتذة التعليم الأساسي أو التعليم الثانوي، وقد تمّ تعديل قيمة الدرجات التي أقرت في السلسلة الأولى ليصبح السقف ٥٠ ألفاً بدلاً من الأرقام السابقة.
- تم تحديد تاريخ بدء العمل بسلسلة الرتب والرواتب اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١.
- التأكيد على وحدة التشريع بين التعليم الخاص والتعليم الرسمي.

أضاف: تناول البحث موضوع قيمة الدرجات، وسيكون هناك سعي من الرئيس ميقاتي واللجنة الوزارية، وبالتالي مجلس الوزراء، كي يكون هناك تواصل في موضوع قيمة الدرجات في التعليم الثانوي وفي الإدارة، الأمر الذي كان موجوداً تاريخياً، وهذا الأمر يحتاج الى دراسة إضافية. كان هناك أيضاً مطلب من أعضاء هيئة التنسيق في ما يتعلق بموضوع تاريخ

إقرار السلاسل، وقد وعدت اللجنة الوزارية، في حضور الرئيس، أن يتمّ البت بها كحد أقصى في نهاية شهر آب في مجلس الوزراء، ونأمل أن يكون هناك إمكانية للبتّ بها قبل عيد الفطر وإلا ففي نهاية آب.

وقال: هذا الملف المطلبي للأساتذة محق، وأنا كوزير تربية أؤكد على هذه المطالب المحقة التي عمرها ١٤ سنة وليس ١٤ شهراً، ومما لا شك فيه بأن هذا الأمر سيشكل مدخلاً لإصلاحات عديدة في المجال الأكاديمي، في التعليم العام الثانوي والأساسي والمهني والتقني، وأتمنى في ما يختص بموضوع إعادة مباشرة تصحيح الامتحانات أن يعاود الأساتذة التصحيح.

... وهيئة التنسيق النقابية تتجاوب مع الاتفاق الذي أعلنه وزير التربية

تعليق مقاطعة أعمال التصحيح للامتحانات الرسمية واستمرار التحرك لضمان إقرار الاتفاق

عقدت هيئة التنسيق النقابية اجتماعها المقرر ظهر ٢-٨-٢٠١٢ في مقر رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، وحضره ممثلو رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، نقابة المعلمين في لبنان، رابطة أساتذة التعليم الأساسي الرسمي، رابطة أساتذة التعليم المهني والتقني الرسمي، ورابطة موظفي الإدارة العامة، وذلك لتلقي ردود الهيئات وتحديد الموقف في ضوء نتائج الاجتماع الذي عقدته مع اللجنة الوزارية الموسعة برئاسة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في السرايا الحكومية أمس.

وبعد عرض ردود الهيئات المكونة لهيئة التنسيق، أجمعت الهيئات وفق بيان على "الخسارة التي طالت أساتذة التعليم الثانوي في قيمة درجتهم، إذ تصل الخسارة إلى ٣٠ في المئة من أساس الراتب"، وخلص المجتمعون الى إقرار ما يأتي:

"أولا: التمسك بالبنود الأساسية التي تم بحثها مع اللجنة الوزارية والتي أعلنها وزير التربية بالنيابة عنهم، وخصوصا لجهة:

- تعديل قيمة الدرجة بما يحفظ الموقع الوظيفي وقيمة الراتب لأستاذ التعليم الثانوي الرسمي والخاص والتعليم التقني بموجب القانون ٦٦/٥٣ كبدل لزيادة ساعات العمل.
- إقرار السلسلة في مجلس الوزراء قبل عيد الفطر، وفي حال تعذر ذلك، إقرارها قبل نهاية شهر آب الجاري.
- عدم خفض أرقام السلسلة المتفق عليها للقطاعات كافة.
- ضمان حقوق المتقاعدين ومساواة رواتبهم التقاعدية في كل القطاعات الوظيفية.

ثانيا: بعدما لمست الهيئة بعض الإيجابية من اللجنة الوزارية ورئيس الحكومة وتأكيد التزامهم إقرار هذه البنود، وحرصا من الهيئة على مصالح الطلاب وأهاليهم، وشعورا منها بالخطر الذي بات يهدد مستقبلهم بسبب مماطلة المسؤولين ورفضهم إقرار المطالب، قررت الهيئة:

- تعليق مقاطعة أعمال التصحيح للامتحانات الرسمية واستمرار التحرك لضمان إقرار الاتفاق ببنوده الأربعة في مجلس الوزراء، وفي مقدمها تعديل قيمة الدرجة، والحفاظ على جهوز الهيئة واستعدادها للعودة إلى التحرك بكل أشكاله عند حصول أي خلل أو تلكؤ في تنفيذ الاتفاق.

ثالثا: إبقاء جلسات هيئة التنسيق مفتوحة لمتابعة المستجدات واتخاذ المواقف المناسبة في ضوئها".

المؤتمر الصحفي لغصن وفتح ابواب المؤسسة ٣-٨-٢٠١٢

إنّ ما تمّ إنجازه خلال المفاوضات المضنية التي دارت خلال الأيام الأخيرة والذي يحفظ حقوق العمال ودور المؤسسات ولا سيما مؤسسة كهرباء لبنان فقد تمّ نصّ الاتفاق على ما يلي:

أولاً: دفع الرواتب المتأخرة عن الأشهر السابقة حتى نهاية شهر تموز ٢٠١٢.

ثانياً: حفظ تعويضات الجميع عن سنوات خدمتهم في القانون.

ثالثاً: حفظ حقّ جميع المياومين في الشركة في مباراة التثبيت.

رابعاً: تأمين العمل والراتب لمن يرغب في التعاقد مع الشركات للمرحلة المقبلة وفق شروط تتوافق مع قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي.

خامساً: إجراء مباراة محصورة في مجلس الخدمة المدنية وفق القانون الذي سيصدر وبحسب ملاك المؤسسة في كافة مديرياتها ودوائرها وفق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

سادساً: تؤلف لجنة من معالي وزير العمل والاتحاد العمالي العام وممثلين عن القوى السياسية، حركة أمل وحزب الله والمردة تعمل على إعداد التعديلات اللازمة على القانون إضافةً إلى متابعة تنفيذ بنود الاتفاق.

وعليه، فإننا نعلن بعد موافقة الجهات المختصة عن بدء دفع الرواتب المتأخرة اعتباراً من صباح يوم الاثنين القادم الواقع فيه ٢٠١٢/٨/٦. وانطلاقاً من كلّ ما تقدّم وبعد موافقة الزملاء في لجنة المتابعة للعمال المياومين وجباة الاكراء في مؤسسة كهرباء لبنان نعلن:

- التزامنا مع لجنة المتابعة البدء فوراً بتنفيذ بنود الاتفاق والعمل فوراً على رفع الاعتصام بشكلٍ نهائي في مؤسسة كهرباء لبنان والدعوة إلى ممارسة العمل في المؤسسة بشكلٍ طبيعي اعتباراً من هذه اللحظة.
- ندعو الجميع إلى مرافقتنا إلى مؤسسة كهرباء لبنان فوراً للإشراف على رفع الاعتصام ميدانياً...

في هذه المناسبة...

لا بدّ لنا من توجيه الشكر إلى جميع القوى السياسية والنقابية والأمنية والإعلامية التي ساهمت في إنجاز هذا الاتفاق الذي يؤسّس إلى ضمان حقّ العامل في لبنان ويعزّز الاستقرار الوطني ويوفّر التوافق بين كلّ اللبنانيين...

كما نشكر أصحاب معالي الوزراء، وزير الصحة، وزير التنمية الإدارية، وزير الطاقة ووزير العمل على التجاوب الذي أبدوه خلال المفاوضات التي تكلّلت في إنجاز هذا الاتفاق...

٣١ تموز: لا حل في قضية المياومين

أزمة المياومين وجباة الاكراء في مؤسسة كهرباء لبنان مستمرة
التعويل على وزارة العمل في ايجاد المخارج القانونية والسياسية

اقفل ٣١ تموز ٢٠١٢ وتعدت أزمة المياومين وجباة الاكراء في كهرباء لبنان شهرها الرابع، دون أن تلقى حلا مسؤولا من قبل المعنيين، بل تصرف البعض طيلة الاشهر الاربعة من الازمة، وكأن لا حقوق وطنية وانسانية لأكثر من الفي لبناني قدموا ثمرة عمرهم وجهدهم لهذه المؤسسة الوطنية، وقدموا الخدمات الكبرى لابقائها على قيد الحياة في أحلك الظروف، وفي أصعب المهام، كان من المفترض أن تنفتح الساحة في الشهر المنصرم، على المبادرات والتنازلات لمصلحة الوطن والمواطنين لكن ما شهدناه هو عكس ذلك، وبالنتيجة بقيت الأزمة رابضة على صدر الوطن دون أن تجد الحلول المناسبة لها من قبل المعنيين، المسؤولين أولا وأخيرا عن ايجاد هذه الحلول.

اقفل ٣١ تموز، والأزمة وصلت في حدود الاختناق في المواقف المتشبثة والمتجمدة، دونما أي ادراك للمسؤولية الوطنية الشاملة، ولم تفلح كل المبادرات واللقاءات السياسية والنقابية في فتح كوة في جدار هذا التشبث، حتى اقتراح تعيين أصحاب الحقوق كاجراء في مؤسسة كهرباء لبنان الى حين البت السياسي بمصير القانون المقر لتثبيتهم لم يلق أذانا صاغية، ورغم الصلاحيات التي تتمتع بها فإن المديرية العامة لمؤسسة كهرباء لبنان اقفلت بمواقفها أبواب الحلول ، ولا شك أن التاريخ سيكتب لها هذه المواقف ولكن ليس بحبر أبيض، في حين بقيت وزارة العمل على صمتها في قضية هي من صلب مسؤوليتها وعليها يقع التعويل في المخارج القانونية وحتى السياسية لهذه الأزمة. وهو ما سيعمل عليه الاتحاد العمالي العام الذي دخل على خط مناقشة الحلول، وفتح الافاق لها كما أكدت مصادر قيادية في الاتحاد.

ليس من أزمة في لبنان بقيت واستعصت على الحلول، وعندما تصل الى خواتيمها، وترتاح النفوس، سيسأل اللبنانيون بدهشة ما الذي كان يحصل؟!

مسؤولية الاعطال وانقطاع الكهرباء على مجلس الادارة أولا وأخيرا

المياومون تعليقا على بيان مؤسسة كهرباء لبنان
اعتصامنا سلمي وديمقراطي وابواب المؤسسة مفتوحة لزملائنا الموظفين للقيام بواجبهم

آخر مراحل الأزمة التي حمل شهر تموز في كل يوم منها جديد، كان اقدام مجلس الادارة على تنفيذ تهديداته باخلاء مؤسسة كهرباء لبنان من موظفيها "الشرعيين" فطلب من المهندسين العاملين في غرف التحكم اخلاءها، في خطوة يتحمل الذين أقدموا عليها مسؤوليتها، وهم الذين رغبوا في تحميل المياومين المعتصمين مسؤوليتها، ومسؤولية من يا ينتج عنها من انقطاع شامل للكهرباء ، في وقت أعلن فيه المياومون وجباةالاكراء استمرارهم في اعتصامهم وتحركهم السلمي والديمقراطيالى حين تحقيق مطالبهم. جاء ذلك في بيان اصدروه بتاريخ ٢٠١٢/٧/٣٠، تعليقا على بيان مؤسسة كهرباء

لبنان حول انقطاع الكهرباء بسبب اعتصام المياومين، جاء فيه:

اولا: ان اعتصامنا اليوم في المؤسسة سلمي وديمقراطي ومعنا الحركة النقابية والاتحاد العمالي العام، تماشيا مع الدستور والقوانين والانظمة المرعية الاجراء، وذلك من اجل الحصول على مطالبنا وحقوقنا وديمومة عملنا، وتنفيذا للقانون الذي يجعلنا ابناء المؤسسة فعليا وليس بالواسطة.

ثانيا: ان ابواب المؤسسة مفتوحة لزملائنا الموظفين للقيام بواجبهم، لا سيما الفني، مع الاشارة الى وجود عدد من الموظفين داخل المؤسسة يقومون بواجبهم، تحديدا في غرفة التحكم، علما ان الاعتصام اليوم واقع في الباحة العامة وليس في موقع فني او انتاجي او مصدر تغذية.

ثالثا: اننا كعمال مياومين وجباة اكراء، ومنذ اللحظة الاولى لبدء عملنا تصرفنا كأبناء هذه المؤسسة واعطينا ما عندنا من طاقات من اجلها، لكننا فوجئنا ببيان مجلس الادارة الذي يحملنا مسؤولية الاعطال وانقطاع الكهرباء الذي يحضر له.

ومن هنا فإننا نعلم اهلنا جميعا ان ما يهدد به مجلس ادارة الكهرباء بقطع الكهرباء ليس للمياومين وجباة الاكراء علاقة به، لأن في الاساس هذه صلاحية مجلس الادارة اولا واخيرا. وخير دليل على ذلك الاتصال الهاتفي الذي جاء لموظفي غرفة التحكم السيد طوني شماس وحسن هاشم من مجلس الادارة بضرورة مغادرة مكان عملهم دون تأمين البديل.

رابعا: يؤكد العمال المياومون وجباة الاكراء استمرارهم في اعتصامهم وتحركهم السلمي والديمقراطي الى حين تحقيق مطالبهم التي من اجلها تداعوا الى التحرك وفوضوا الاتحاد العمالي العام من اجلها ايضا.

وفي بيان لاحق ، ردت لجنة العمال المياومين وجباة الاكراء في شركة كهرباء لبنان، ، على تصريح المدير العام للمؤسسة كمال حايك بالتأكيد "ان قطع الكهرباء سيتم عمدا من مديري المؤسسة وليس بسبب المياومين، لان مهمة هؤلاء محصورة بالتوزيع والجباية فقط، والعمال المياومون في المعامل ما زالوا يعملون".

واوضحت "ان المديرين طلبوا منهم التوقف على خلفية تحميل اسباب انقطاع الكهرباء للعمال، وهذا مجاف للحقيقة، لان الامر بقطع او اعادة تشغيل المعامل يصدر عن مجلس الادارة، وهذا السيناريو يدل على محاولات اخضاع العمال المياومين والتي لن تنجح، فقرروا قطع الكهرباء لايهام الناس بان العمال هم المسؤولون عن ذلك. والكل يعرف ان الآمر والناهي في موضوع الكهرباء هو مجلس الادارة".

مؤسسة كهرباء لبنان تعلن إخلاء مركز التحكم الوطني وتنفي نية قطع الكهرباء عن لبنان

وكانت مؤسسة كهرباء لبنان قد اعلنت، في بيان لها بتاريخ ٣٠-٧-٢٠١٢، انه "تم إخلاء مركز التحكم الوطني (NCC) عند الساعة ٧،٣٠ مساء، وأشار البيان الى أنه: تم إخلاء مبنى التحكم الوطني (NCC) في الطبقة التاسعة من المبنى المركزي للمؤسسة والذي يتم عبره التحكم بالشبكة الكهربائية اللبنانية. وبالتالي لم يعد في الإمكان إجراء مناورات فصل التيار واعادته بحسب المعتاد مما سينعكس سلبا على التغذية الكهربائية في كل المناطق اللبنانية، كما أنه لم يعد في الإمكان التحكم بصورة فاعلة بمجموعات الإنتاج ومحطات النقل مما قد يزيد من خطر انفصال هذه المجموعات وخطر حصول أعطال على الشبكات الرئيسية". لكن مصادر مطلعة أكدت أن مركز التحكم قد نقل الى محطة الذوق في خطوة ادارية غير مفهومة فنيا ووطنيا.

وفي مؤتمر صحفي لاحق عقده بتاريخ ٣١-٧-٢٠١٢ اعتبر مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان كمال حايك ان "الحل ليس في مجلس ادارة مؤسسة كهرباء لبنان، بل في مجلس النواب، وان دفع الاجور لم يعد ممكنا، لان العقود مع متعهدي غب الطلب انتهت"، نافيا "نية قطع الكهرباء عن لبنان"، لكنه تحدث عن خطر تقنين عالي. وقال: "ان اخراج الفواتير من مبنى المؤسسة تم بقرار من ديوان المحاسبة، وباشراف وتنظيم القوى الامنية، مؤكدا "انه طالما ان هناك شبر واحد محتل من المؤسسة، وخارج السيطرة الامنية، فاننا نعتبر المؤسسة محتلة بكاملها ولن نعود ال مكاتبنا".

الاتفاق يتضمن دفع الرواتب وإيقاف الملاحقات ولجنة للمتابعة

انتصار المياومين يتأجل لـ«مزيد من الإيضاحات حول آليات التنفيذ»

تأجل الاحتفال بانتصار ٢٥٠٠ عامل مياوم وجابي اكراء، في معركة تحقيق مطلبهم «العيش بكرامة في بلدهم»، إلى اليوم، بعدما طلبت «لجنة المتابعة للعمّال المياومين والجباة في مؤسسة كهرباء لبنان» المزيد من التوضيحات حول آليات تنفيذ بعض البنود في الاتفاق.

وعلى الرغم من أن «طبخة الاتفاق» كانت سياسية بامتياز، لكن لم تكن لتنضج لولا صمود العمّال على مواقفهم طيلة ٩٣ يوما. وقد بدأ اعتصامهم المفتوح في ٢ أيار الماضي، أي بعد يوم واحد من عيد العمّال، للمطالبة بتثبيتهم في ملاك المؤسسة، ثم تدرجت المطالب من دفع الرواتب المتأخرة، بعدما تقاذفت إدارة المؤسسة و«شركات مقدمي الخدمات» (sp) المسؤولية عنها، إلى إعادة جداول التوقيع على الدوام، وايقاف الضغوط التي يتعرضون لها من قبل الشركات، لدفعهم إلى توقيع عقود عمل معها تتضمن بنودا مجحفة، ولا توفر لهم ديمومة العمل.

وفي ردها الأولي على صيغة الاتفاق، توضح أوساط «لجنة المتابعة للعمّال المياومين وجباة الاكراء» لـ«السفير» أن «الاتفاق جيد، ويرضي العمّال، وسنتعاطى مع تنفيذ بنوده بنوايا طيبة بعد استلام الرواتب. لكن كل ذلك رهن بدء اجتماع اللجنة الموكلة بمتابعة تطبيق آلياته»، مؤكدة أن «الاعتصام ما زال قائما حتى الاجتماع مع وزير العمل سليم جريصاتي والاتحاد العمالي العام والقوى السياسية المعنية التي ساهمت في التوصل إلى حل للقضية»، موضحة مجددا أن «هناك جوا ايجابيا مع بعض الشكليات في التنفيذ».

بنود الاتفاق

ويتضمن الاتفاق الذي تركت بعض التفاصيل فيه لتقرّها لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق، عددا من البنود، هي:

- رفع الاعتصام مقابل دفع الأجور والمستحقات المعلقة للعمّال، لتاريخ ٣١ تموز ٢٠١٢، وذلك خلال ٢٤ ساعة. (تتعهد «شركات مقدمي الخدمات» بالدفع خلال هذه الفترة)
- عدم الملاحقة القانونية للعمّال الذين شاركوا في الاعتصام.
- اعادة فتح أبواب المؤسسة، وعودة الموظفين إلى ممارسة عملهم كالمعتاد.
- تشكل لجنة من وزير العمل سليم جريصاتي ومندوبين عن الاتحاد العمّالي العام (عرف منهم: غسان غصن، سعد الدين حميدي صقر، بسام طليس، بطرس سعادة، وعلي ياسين)، ومندوبين عن حركة أمل (علي عبدالله)، و«حزب الله» (هاشم سلهب)، ومندوب عن «تيار المردة»، ولجنة تضم ثلاثة أو أربعة أشخاص يمثلون المياومين وجباة الاكراء. ومن مهام اللجنة: أولا: متابعة تنفيذ الاتفاق ومواكبة تطبيق آلياته. ثانيا: ادخال التعديلات، إذا لزم الأمر، وبما يتوافق مع بنود الاتفاق، على قانون تثبيت المياومين وجباة الاكراء في ملاك «مؤسسة كهرباء لبنان»، وفي حال وجود تعديلات، يحال القانون مجددا على الهيئة العامة لمجلس النواب بصيغة معجل مكرر، ويصدق في أول جلسة للهيئة. (ومن التعديلات التي يدور النقاش حولها ما يتعلق بتحديد شروط العمل الفعلي، إذ وفق القانون الذي صوّت عليه المجلس: أن يكون أمضى في تاريخ ٢٠١١/٨/٢، ٣٦٥ يوم عمل على الأقل).
- إجراء مباراة محصورة غير مرتبطة بعدد، لعمّال المتعهد (المياومون) وجباة الاكراء، لملء الشواغر في مديريات «مؤسسة كهرباء لبنان» كافة، بما فيها مديريتا التوزيع في بيروت وجبل لبنان والمناطق.
- من الآن إلى حين اجراء المباراة المحصورة باشراف «مجلس الخدمة المدنية»، يوقع كل من يرغب من العمّال وجباة الاكراء، عقود العمل مع «شركات مقدمي الخدمات»، وفق الشروط الجديدة المحسّنة التي أضافها جريصاتي الى العقد، وهي أسس موحدة تضمن لهم استمرارية العمل، إذ يعتبر أن عملهم مازال مستمرا في «مؤسسة كهرباء لبنان»، لكن مع ربّ عمل جديد.
- يحق التقدم لخوض المباراة المحصورة، من وقع عقد العمل مع «شركات مقدمي الخدمات»، أو لم يوقع العقد معها.
- تدفع التعويضات وفق القانون لمن لا يرغب بالاستمرار في العمل. وايجاد حوافز لمن يرغب في ترك العمل.
- من لم ينجح في مباراة التثبيت في الملاك، فهو أمام خيارين: قبض تعويضه عن سنوات الخدمة في «مؤسسة كهرباء لبنان»، أو يستمر بعمله في «شركات مقدمي الخدمات».
- التفاوض خلال الأسبوع الثاني من أب مع جريصاتي حول بنود عقد العمل مع «شركات مقدمي الخدمات» (تحديد الرواتب، وديمومة العمل وغيرهما)، والشروط والتعديلات على قانون التثبيت، وقيمة التعويضات المالية.

من ٧٠٠ الى ٩٠٠

كشفت مصادر في «التيار الوطني الحرّ» لـاحد لمواقع الاكلترونية أن مشروع الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في ملف المياومين يقضي بالسير بمشروع القانون الذي قدّمه رئيس مجلس النواب نبيه برّي في هذا الإطار وطلب تعديله في وقت لاحق وذلك لحفظ ماء الوجه». ولفتت المصادر إلى أن الاتفاق يقضي بإجراء مباراة يشرف عليها مجلس الخدمة المدنية ورفع العدد من ٧٠٠ إلى ٩٠٠ حيث يتم تثبيت ٧٠٠ في حين يعطى الـ٢٠٠ الباقين التعويضات اللازمة»،

هنأ مستضعفي العالم واللبنانيين بمناسبتي انتصار تموز ٢٠٠٦ وحلول شهر رمضان

اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان لمنع ارتفاع الأسعار في شهر رمضان

بمناسبة الذكرى السنوية السادسة للانتصار على العدو الإسرائيلي في تموز ٢٠٠٦ وقرب حلول شهر رمضان المبارك.

اصدر اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان بيانا بتاريخ ١٦-٧-٢٠١٢ هنأ فيه مستضعفي العالم واللبنانيين عامة والمسلمين خاصة، متمنيا ان نستلهم جميعا المعاني الفضيلة لهذا الشهر المبارك والتي أنتجت النصر الإلهي عام ٢٠٠٦، وان نكون على مستوى الاستفادة من دروس ونتائج هذا الانتصار الاستراتيجي والاستفادة مما أمر به الخالق سبحانه وتعالى عباده ليعم الخير والسلام على جميع خلقه.

وحول ارتفاع الأسعار وفلتان الأسواق، خصوصا في شهر رمضان المبارك ودعا الاتحاد في بيانه وزارة الاقتصاد ان تقوم بواجباتها كاملة في المتابعة والمحاسبة، وطلب تدخل وزارات وأجهزة الحكومة المعنية في الموضوع، خاصة وزارة الداخلية والبلديات، وعدم الاكتفاء بإصدار بيانات مراجعة الأسعار والذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني والإعلام، وأضاف البيان ليكن العقاب هو الرادع لجميع المخالفين والاستغلاليين، وشدد الاتحاد في بيانه على التكاتف والتعاون في سبيل تعميم قيم الفضيلة والمحبة والتقوى والنظر الى الفقراء في شهر رمضان المبارك، داعيا الله سبحانه وتعالى ان يعيد هذا الشهر المبارك بالعزة والنصر والخير والبركة ليعم العدل والسلم على جميع الناس.

المعرض التجاري الدولي الرابع عشر في بعلبك

المعرض التجاري الدولي في بعلبك يعد من أهم نشاطات مهرجان التسوق والسياحة السنوي حيث يشارك فيه كافة القطاعات التجارية والسياحية والثقافية والاجتماعية ويضم "أجنحة مجانية خاصة بالجمعيات الأهلية والخيرية، أجنحة خاصة بالسفارات العربية والأجنبية في لبنان، أجنحة دولية، جناح خاص بالمنتجات الإيرانية، جناح الهيئة الايرانية المساهمة باعادة الاعمار في لبنان – جناح خاص بالسفارة الأندونيسية" إضافة إلى مشاركة بعض الدول عبر تجارهم مثل: باكستان – الهند – العراق – سورية – الصين وغيرهم" وقد ضم المعرض كافة القطاعات التجارية "مفروشات وأدوات منزلية كهربائية وإلكترونية – تحف عطورات وهدايا – فضيات وأحجار كريمة – سجاد – بياضات – إكسسوارات – ألبسة وأحذية – إكسسوار وأجهزة اتصال وكمبيوترات – مواد غذائية – أجنحة إعلامية وإعلانية – جناح خاص بالفنانيين والحرفيين – إضافة إلى معرض كتب تشارك فيه دور النشر

يلاقي المعرض نجاحا باهرا، حيث يغص بالزائرين الكرام ويجعل من المنطقة مقصداً للزائرين والسياح من مختلف المناطق اللبنانية و الدول العربية والأجنبية وقد رافقته حملة إعلانية وإعلامية كبرى وبث مباشر من داخل المعرض لتلفزيون المنار وإذاعة النور عبر مساحات إعلامية ضمن برامج صباحية ومسائية

إن للمعرض أهمية كبيرة ببعث روح الانتعاش الاقتصادي في هذه المنطقة بفعل كثرة الزائرين ووجود فرص عمل للعديد من الشباب والشابات في هذا الشهر.

استمر المعرض ١٥ يوماً من ١ / تموز ولغاية ١٥ / منه/ ٢٠١١

على مساحة تزيد عن ٢م٥٠٠٠ حيث صُنّف من أكبر المعارض في لبنان من حيث المساحة والمشاركة والتنوع وقد زاره أكثر من ٢٥٠ ألف زائر من كل لبنان

برعاية وحضور معالي وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن

ضمن فعاليات مهرجان التسوق والسياحة الرابع عشر تموز ٢٠١٢

اتحاد نقابات المزارعين في لبنان "انماء" ينظم المعرض الزراعي الخامس في لبنان "عطاء"

المعرض الزراعي الخامس في لبنان أحد أهم نشاطات مهرجان التسوق والسياحة وقد لاقى نجاحا كبيراً إذ تميز بالمزيد من الحيوية والمشاركة.

ضم المعرض بالاضافة إلى القطاعات الزراعية أجنحة رسمية "وزارة الزراعة اللبنانية" ومراكز ومنظمات عالمية : " الاونروا ، إتحاد غرف التجارة والزراعة والصناعة في لبنان و مؤسسات وشركات لبنانية كبرى متخصصة في مجال الزراعة وارشاد وتنسيق زراعي فاقت العشرين . منها :" أكمافيد لبنان – دواجن لبنان – فالكون Falcon للسخانات الشمسية –– معصرة كرومنا – حبيقة اخوان– فرتيلاند روبنسون أغري– شركة ناقلات – شركة الخطيب للتجارة والصناعة – مشاتل وازهار جانبين –شركة جرجي دكاش واولاده – شركة أسمدة ش.م.م. – شركة نبات – شركة المواد الزراعية (مقدادي) – مؤسسة رائف حرب – liban Sol – مؤسسة فريدي العالمية للتجارة والصناعة – المركز اللبناني للطب البيطري libanVet

كما شاركت جمعيات وتعاونيات تعنى بالزراعات البديلة والمونة البلدية وحفظ المنتجات الزراعية بطريقة صحية خالية من أي رواسب كيماوية بالاضافة الى جمعيات تعنى بالتبغ وأخرى تعنى بتربية الاسماك من مختلف المناطق اللبنانية

- الجمعية التعاونية لمزارعي التبغ في الجنوب
- الجمعية التعانية للتصنيع الغذائي – الرزان
- الجمعية التعاونية الحرفية (بيت الحرف)
- الجمعية التعاونية الانتاجية في قصرنبا (الرضوان)
- الجمعية التعاونية لتنمية الانتاج الزراعي وتصنيعه (بكمرا)
- الجمعية التعاونية لمزارعي الأشجار المثمرة في الجرد الغربي
- الجمعية التعاونية الزراعية العامة لبلدة نبحا (السنابل)
- الجمعية التعاونية الزراعية العامة في الهرمل
- الجمعية التعاونية لتصنيع الانتاج الغذائي في طاريا (المواسم)
- الجمعية التعاونية لتصنيع الانتاج الزراعي في دار الواسعة (الأميرة)
- الجمعية التعاونية لإنتاج الصناعات الغذائية (السنديان)
- الجمعية التعاونية الانتاجية في بدنايل (زادت الخيرات)
- الجمعية التعاونية العامة في فيسان وجوارها
- الجمعية التعاونية الانتاجية في قصرنبا (خيرات البقاع)
- الجمعية التعاونية لمربي الأسماك على العاصي
- الجمعية التعاونية لتسويق وتوضيب كافة المنتجات الزراعية في البقاع (أرضنا)
- جمعية مؤسسة جهاد البناء الانمائية

- وقدمت اجنحة مجانية للجمعيات المنتجة للمونة البلدية والحرفية والارتيزانا

تجاوز المعرض ٩٥ جناحا على مساحة لا تقل عن ٢٠٠٠ م٢

دعي ليوم الافتتاح أكبر عدد ممكن من شخصيات رسمية واجتماعية من نواب ووزراء وقيادات عسكرية وأصحاب مؤسسات وشركات وصحافيين ومؤسسات إعلامية ووجهة الدعوة الى الزراعيين في كافة مناطق البقاع حيث وصلت الى اكثر من ٧٠٠٠ دعوة.

كما أقيمت ندوات توعية زراعية تم تنظيمها من قبل وزارة الزراعة واتحاد الغرف وغرفة زحلة و مؤسسة جهاد البناء الانمائية وشركة أكمافيد لبنان تناولت: تربية الدواجن، وواقع زراعة الزيتون في لبنان – مشروع تسويق زيت الزيتون اللبناني، والمعاملات الجديدة على عنب المائدة، والزراعة العضوية – مشاكل وحلول، وسلامة الغذاء – المضافات الغذائية.

برعاية سماحة الأمين العام لحزب اللّه السيد حسن نصر اللّه

١٣٤ عروسا وعريسا في العرس الجماعي ضمن فعاليات مهرجان التسوق والسياحة الرابع عشر

نظمت نقابة أصحاب المؤسسات والمحال التجارية في البقاع في مدينة بعلبك "مطعم القرية"، عرسا جماعيا لـ١٣٤ عروسا وعريسا ، برعاية الأمين العام لـ"حزب الله" السيد حسن نصرالله، وحضور النائبين الدكتور كامل الرفاعي والدكتور علي المقداد، مسؤول النقابات في "حزب الله" الحاج هاشم سلهب، المستشار السياسي لسفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ممثلاً سعادة السفير، رئيس اتحاد بلديات بعلبك الأستاذ بسام رعد، رئيس بلدية بعلبك السيد هاشم عثمان، الحاج حمودي عواضة ممثلاً رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، نقابيين، رؤساء بلديات، الاعلاميين، مخاتير، فاعليات اجتماعية وأقارب العرسان.

افتتح الحفل بمولد وتواشيح دينية، وتخلله كلمات بدأها النائب الرفاعي الذي تمنى للعرسان التوفيق "كما وفق الله بين آدم وحواء". وشدد على استمرارية الحياة وحب الحياة "لأننا قوم نحب الحياة لا كما يقولون نحب الموت، نعم نحب الشهادة والبناء والمقاومة والكرامة بينما غيرنا لا يريد لنا حياة كريمة عزيزة".

وقال: "هذه هي الحياة التي نعيشها اليوم، حياة النور والاشعاع والاضاءة بالأبناء من العرسان. ونذكر أنه في تموز ٢٠٠٦ كانت بعلبك تعيش حياة مظلمة في الملاجئ وتتعرض للقصف وشبابنا يقاتلون في الجنوب، واليوم وبفضل الانتصار نحيي المهرجان ونفرح بأبنائنا وبناتنا في سبيل ان يعم الفرح على المنطقة".

ثم تحدث رئيس اتحاد بلديات بعلبك بسام رعد فأكد على "أهمية المناسبة لما فيها من النجاح والاستقرار وبناء الأسرة"، مهنئا العرسان ومتمنيا لهم السعادة "من أجل بناء مرحلة جديدة على درب الحياة".

بدوره شكر الشيخ مازن رعد "كل من ساهم وأدخل السرور على قلب العرسان، في خطوة مباركة تهدف الى تحصين المجتمع وفق أسس الاحترام المتبادل"، داعيا العرسان إلى الابتعاد عن الغرور والتأكيد على التسامح وتفادي الأخطار والابتعاد عن الصغائر.

كذلك أشاد رئيس بلدية بعلبك هاشم عثمان بـ"الخطوة المباركة التي تعتبر الأنجح والأشمل والأعم لهذا العام، لتحصين أبنائنا وبناتنا وبناء مجتمع سليم".

بدوره، امل رئيس اتحاد بلديات بعلبك بسام رعد أن تكون هذه الخطوة مناسبة فرح وسعادة للازواج وللمنطقة، لافتا الى ان كل من يساعد في هذا المجال يؤكد تمتين روابط المجتمع بأسره

مدير المهرجان واللجنة المنظمة للعرس الجماعي السيد عامر الحاج حسن، أشار في حديث لـ"الانتقاد"، إلى أن هذا العرس هو الرابع عشر على التوالي منذ عام ١٩٩٩، حيث تم زفاف أكثر من ٩٠٠ عريسا وعروسا حتى الان، وان هذا الجهد متواصل بفضل المساهمين الكرام إبتداء بسماحة الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الذي هو اكبر المساهمين، وسعادة سفير الجمهورية الاسلامية الايرانية في لبنان، والمجلس الاسلامي الشيعي الأعلى ونواب ووزراء وفعاليات ونقابات ومؤسسات وعلماء دين وأيادي الخير.

وفي نهاية الحفل تم توزيع الهدايا وهي عبارة عن مبالغ مالية

يشار إلى أن العرس الجماعي، خطوة سنوية على هامش مهرجان التسوق والسياحة الذي يقام في تموز من كل عام برعاية رئيس الجمهورية، ويعتبر عرس هذا العام هو الأضخم بين الأعراس الماضية، والغاية منه مساعدة الراغبين بالزواج عبر تأمين حفل الزفاف وتقديم مساعدات مادية وبعض المفروشات.

ضمن فعاليات مهرجان التسوق والسياحة ١٤ تموز ٢٠١٢

٧٠٠ مشارك في "ماراتون بعلبك"

أقامت اللجنة الرياضية في نقابة أصحاب المؤسسات والمحال التجارية في البقاع في مدينة بعلبك "الماراتون الدولي الرابع" ضمن فعاليات مهرجان التسوق والسياحة ١٤ في البقاع في ١٥/تموز /٢٠١٢. برعاية معالي وزير الشباب والرياضة الأستاذ فيصل كرامي وبمشاركة حوالي ٧٠٠ متسابق من الفئات العمرية وسائر المناطق اللبنانية كافة، وبحضور النائبين د. كامل الرفاعي ود.علي المقداد، رئيس «بلدية بعلبك» الأستاذ هاشم عثمان، ممثل قائد الجيش سيادة العقيد خالد زيدان، ممثل المدير العام لقوى الأمن الداخلي سيادة العقيد عبد الله أبو زيدان، وفعاليات رياضية وتربوية

وقد فاز في السباق كل من

سباق الـ ٨ كلم

الأول

١- وائل صبوح
٢- لؤي غرلي
٣- هادي الفيتروني

الثانية

١- عمر عيسى
٢- بلال عواضة
٣- محمد العجمي

الثالثة

١- حسين عواضة
٢- علي طه
٣- سمير عز الدين

الرابعة

١- بلال بيان
٢- هيثم بيان
٣- علي إسماعيل

الخامسة

١- أسامة رعد
٢- داوود حيدر

السادسة

١- زهر الدين الزهوري
٢- علي شريف

السابعة

١- جميل عبد الدايم
٢- علي رعد

الثامنة

١- ليفون طشيان
٢- محمد عبد الحسين جمعة

التاسعة

١- ماجد رعد

سباق الـ ١,٥ كلم:

الأولى

١- احمد لاذقاني
٢- عباس غصن
٢- محمد الزهوري

الثانية

١- رضوان لاذقاني
١- عماد عوض
٢- محمد غصن

الثالثة

١- سمير عوض
٢- كمال الدين الزهوري
٣- وليد عمار

الرابعة

١- محمد سلامة
٢- محمد خرطلي
٣- عدي الزهوري

وفي الختام أقيم حفل تسليم الكؤوس للفائزين تحدّث فيه النائب علي المقداد الذي أكد أن بعلبك كما انتصرت عبر المقاومة ها هي اليوم تنتصر رياضياً من خلال نجاح الماراتون.

كما نوّه رئيس «بلدية بعلبك» الأستاذ هاشم عثمان بجهود لجنة الإشراف على السباق شاكراً كل من ساهم بإنجاحه

وكان وزير الشباب والرياضة فيصل كرامي اطلق خلال مؤتمر صحافي عقده بتاريخ ٤-٧-٢٠١٢ في مكتبه بالوزارة، ماراتون بعلبك الدولي الرابع تحت شعار "عم نركض سوا... أفضل سوا"، ضمن نشاطات مهرجان التسوق والسياحة في البقاع، في حضور النائب علي المقداد، المدير العام للوزارة زيد خيامي، رئيس اللجنة الرياضية في بلدية بعلبك خالد الشمالي، ومنظم السباق حسن طفيلي.

كرامي

استهل المؤتمر بكلمة للوزير كرامي قال فيها: "يسعدني دائما أن أشارك بعلبك وأهلها في هذه المناسبة السنوية الجميلة، وأشكر الأعزاء في بلدية بعلبك رئيسا وأعضاء. كما أشكر نقابة أصحاب المؤسسات والمحال التجارسة الذين شرفوني في هذه السنة أيضا بإطلاق ماراتون بعلبك الدولي الرابع، وكنت أتمنى أن أكون مع أهالي بعلبك مشاركا على الارض في فعاليات هذا المهرجان، ولكن الارتباطات السياسية حالت دون ذلك".

أضاف: "إن بعلبك هي رمز لبناني ثقافي وسياحي وتاريخي، هي مدينة الشمس وموطن الثقافة والفنون والمهرجانات، وهي مقلع الرجال وقلعة المقاومة، وهي بحاجة ماسة الى كل المبادرات والجهود الجدية لايفائها حقها في الإنماء المتوازن والتطور وتفعيل دورها السياحي والاقتصادي. وفي هذا السياق، فإن وزارة الشباب والرياضة تعد لسلسلة من المشاريع والبرامج التي تشمل كل لبنان ومن شأنها تفعيل الطاقات التي تزخر بها كل المدن والبلدات والقرى وإتاحة الفرصة امام الجميع ليتشاركوا في مسيرة البناء والتقدم. تحيتي إلى بعلبك وإلى القيمين على المهرجان، وأتمنى لكم النجاح ودوام التألق. وأتمنى من جميع اللبنانيين المشاركة الكثيفة في هذا الحدث الرياضي الكبير".

المقداد

وألقى المقداد كلمة قال فيها: "كعادته الوزير كرامي لم يبخل على الشباب ولا على الرياضة، منذ اليوم الأول من تسلمه هذه الوزارة التي تعاني، وكانت تعاني ما تعانيه في الفترة السابقة. اليوم، نحن نشعر بسرور كبير لأن على رأس هذه الوزارة وزير يتطلع الى الشباب والرياضة، ويدعم الرياضة والرياضيين والشباب. وكلنا أمل في أن يكون هذا الماراتون برعاية الوزير كرامي وحضوره، وبمشاركة كبيرة من الرياضيين وغيرهم، لأننا اليوم بحاجة ماسة إلى أن نكون جميعا على الارض قلبا ويدا ورياضة واحدة لكي نخرج من هذا الوضع المأزوم سياسيا".

وشكر "كرامي على هذه الرعاية"، آملا من "جميع الفعاليات المشاركة

في هذا الماراتون لإنجاح الرياضة في لبنان، ولكي تنجح بعلبك كسائر المدن اللبنانية في إيصال الامل والرياضة الى الجميع".

الشمالي

من جهته، شكر الشمالي "كرامي على رعايته للسباقين الماضي والحالي ودعمه"، طالبا من جميع أهالي المنطقة "التعاون مع أصحاب المحال التجارية لإنجاح هذا الماراتون في ١٥ تموز الجاري.

الطفيلي

وشرح الطفيلي فعاليات الماراتون، وقال: "يقام السباق الأحد في ١٥ الجاري في مدينة بعلبك – مرجة رأس العين، في السابعة والنصف صباحا، وهو مقسم إلى فئات عمرية: من ١٨ وما فوق (٨٧٠٠ م)، وبين ٦ و١٥ سنة (١٥٠٠م)، وللتواصل والتسجيل الاتصال على الرقمين ٠٣/٩٢٣١٤٧ – ٠٣/٠٩٣٤٠٥".

أخبار نقابية متفرقة

فقيه: الحكومة أثبتت عجزها عن إعطاء الحقوق لأصحابها

أكد نائب رئيس الاتحاد العمالي العام حسن فقيه أن «إعطاء موظفي القطاع العام حقوقهم كان وسيبقى موضع اهتمام ومتابعة ومطالبة ومراجعة دائمة ومستمرة من قبل الاتحاد».

وقال في ندوة في النبطية، «إن الحكومة أثبتت مرة جديدة عجزها عن إعطاء الحقوق لأصحابها، لا سيما موظفي القطاع العام والأساتذة من دون لجوء هؤلاء الى الإضرابات والاحتجاجات، مع أن العادة جرت انه عندما يقر مرسوم الزيادة للقطاع الخاص تصبح الزيادة للقطاع العام تلقائية وعبر إقرار سلاسل الرتب والرواتب، وفوجئنا بمماطلة الحكومة تجاه حق الزيادة للقطاع العام، ما أدى الى لجوء الإدارات والمؤسسات الى الاعتصام والإضراب. وكان على الحكومة إعطاء المفعول الرجعي لموظفي القطاع العام اعتبارا من ٢٠١٢/٢/١، إضافة الى أن الحكومة أخطأت بالزيادات العشوائية الى القضاة وأساتذة الجامعات، وهم بالطبع أصحاب حقوق لأنها بذلك خلقت فارقا في الرواتب بينهم وبين أساتذة التعليم الثانوي وقطاعات أخرى».

وسأل «لماذا لا يعاد رغيف الخبز الى ربطة الخبز، لأن ذريعة سحب الرغيف من الربطة سقطت مع انخفاض أسعار المحروقات والطحين، والغريب في الأمر ان ما يزاد على السلع من كلفة لا ينخفض عندما تنخفض الأسعار. أين هو دور وزارة الاقتصاد إزاء هذا الموضوع؟».

وهنأ عمال الكهرباء «الذين نالوا حقوقهم في المجلس النيابي»، وقال «هذه خطوة إيجابية ومشجعة لكل العاملين المياومين وبالفاتورة في الدفاع المدني والتربية والمياه والضمان لأنهم أصحاب حقوق ويجب أن يثبتوا في مواقعهم»

فقيه: الحكومة تمارس المخادعة مع موظفي القطاع العام والاساتذة

اعتبر نائب رئيس الاتحاد العمالي العام حسن فقيه، في تصريح له بتاريخ ١٦-٧-٢٠١٢ ، "ان الحكومة تمارس سياسة الهروب الى الامام وسياسة المخادعة مع موظفي القطاع العام والاساتذة، وان هذه السياسة لن تفيدها، اذ كان عليها ألا تضيع الوقت بحجة البحث عن الضرائب، بل عليها ان تتجه الى الريوع الكبيرة والعمليات المصرفية والاملاك الجبلية والبحرية والنهرية التي تستفيد منها مجموعة من المحظيين مع انها ملك عام للشعب اللبناني".

وأكد ان الاتحاد العمالي العام "سيكون دائما الى جانب موظفي القطاع العام والاساتذة في اي تحرك يقومون به، ويعتبر ان الزيادة التي أقرت يجب ان تسلك مجراها الطبيعي لانها محسومة أساسا".

اتحاد نقابات عمال البناء والأخشاب في لبنان الصعوبات المعيشية تتزايد والسلطة نائية بنفسها عن قضايا الناس

اعتبر اتحاد «نقابات عمال البناء والأخشاب في لبنان» في بيان بتاريخ ١٨-٧-٢٠١٢ ان "الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية والإدارية والتربوية تتفاقم يوما بعد يوم، وتتزايد الصعوبات المعيشية على المواطنين، العمال منهم وذوو الدخل المحدود خصوصا". اضاف البيان: «تتجلى هذه الصعوبات بانعدام فرص العمل وتزايد البطالة والهجرة وعمليات الصرف من العمل وارتفاع أسعار المواد الغذائية والضرورية، وكلفة الخدمات الأساسية: كهرباء، مياه، طبابة وأدوية واستشفاء، أقساط مدرسية، إيجارات السكن مع التهديد بمشروع قانون للايجارات تهجيري وتشريدي وفرز اجتماعي وطائفي وطبقي، أعدته لجنة الإدارة والعدل النيابية البعيدة عن العدل». وتابع: «إن كل هذه المآسي التي يتعرض لها المواطنون هي نتيجة للسياسات الخاطئة لكل الحكومات المتعاقبة بكل أطرافها التي كانت و لم تزل في خدمة الاحتكارات وأصحاب الرساميل الكبرى. إن سياسة السلطة بكل أطرافها النائية بنفسها عن قضايا الناس بحجة تثبيت الأمن والاستقرار، هي عاجزة عن ذلك، بدليل تصاعد الخلل الأمني وتوسع الاعتداءات والسرقات وقطع الطرق وتدهور الأوضاع الاقتصادية صناعة وزراعة وسياحة وخدمات».

لفترة عامين ينتهيان في آذار ٢٠١٤ صقر عضواً في لجنة الحريات النقابية

انتخب الأمين العام لـ«الاتحاد العمالي العام» سعد الدين حميدي صقر عضواً أصيلاً في «لجنة الحريات النقابية» في «منظمة العمل العربية»، وهي المرة الأولى التي يتم فيها انتخاب لبناني وعضو في «الاتحاد العمالي العام» في هذا المنصب. وكان حميدي صقر قد شارك في انعقاد مجلس ادارة «منظمة العمل العربية» الذي انعقد في دورته العادية الـ٧٧ في الدوحة – قطر. وتقرر خلال الاجتماع تعيين أعضاء مجلس ادارة «منظمة العمل العربية» الاسماء الآتية كأعضاء أصيلين في لجنة الحريات النقابية في مكتب العمل العربي لفترة عامين ينتهيان في آذار ٢٠١٤: رابح مقديش (حكومات – تونس) حسين زبكة (أصحاب أعمال – العراق) فايز المطيري (عمال – الكويت).

كذلك تمت الموافقة على الاعضاء الثلاثة الذين اختارهم المدير العام لمكتب «منظمة العمل العربية» لعضوية اللجنة في مكتب العمل العربي وللفترة ذاتها: الشيخ عثمان مصطفى (السودان)، سعد الدين حميدي صقر (لبنان)، خالد الأزهري (مصر).

وأكد حميدي صقر ان اللجنة هي أعلى لجنة في الوطن العربي، من حيث الحريات النقابية وتعالج المخالفات التي تتعرّض لها تلك الحريات.

عمال «مستشفى رفيق الحريري الجامعي» وموظفوه يستعجلون تثبيتهم: نرعى صحة المرضى ونحن محرومون من تقديمات «الضمان الاجتماعي»

العجز الحكومي في مواجهة الازمة الاقتصادية والاجتماعية ـ المعيشية، يترجم تحركات على الارض، واذا لجأ احد الى حل ما يتحول هذا الحل الى أزمة اخرى ومشكلة اكبر، قد تهدد الاستقرار والسلم الاهليين، وتهدد بحملة مجنونة من حرق الاطارات وإقفال الشوارع والطرق. هذا الوضع المأزوم يواجهه المتضررون من غياب الحلول بالتحرك والاعتصامات، كما يجري مع هيئة التنسيق النقابية وموظفي القطاع العام، كما جرى امس في ساحة رياض الصلح، وما يجري مع العمال المياومين وجباة الاكراء بعد حوالي الشهرين من الاعتصام في مؤسسة كهرباء لبنان.

شكوى العمال والموظفين في القطاعين العام والخاص، سبقتها «الهيئات الاقتصادية» الى عقد مؤتمرين في «البيال» و«فينيسيا»، أطلقت خلالهما الصرخة بوجه المسؤولين اللبنانيين والسياسيين، والقول لهم «كفى».

انضم امس الى كل هؤلاء، العمال المياومون في «مستشفى رفيق الحريري الجامعي»، فعقدوا مؤتمرا صحافيا في مقر «الاتحاد العمالي العام» بحضور رئيس الاتحاد غسان غصن، نائب الرئيس حسن فقيه، الامين العام سعد الدين حميدي صقر، رئيس الاتحاد الصحي جوزيف يوسف، شرحوا فيه ظلامتهم، اذ انهم يقبضون فقط بدل الساعات التي يعملون فيها، ويتراوح بدل الساعة ما بين ثلاثة وعشرة آلاف ليرة، في مقابل حرمانهم من الاجازات السنوية، بدلات النقل، التعويضات العائلية، وتعويض نهاية الخدمة، وليس مسموحا لهم الاستفادة من التقديمات الاستشفائية في «الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي» برغم انهم مسجلون في الصندوق، بعد تفتيش أجراه مفتشو الضمان.

شبّه غصن حكومة ميقاتي بأنها «تعمل على القطعة، وهي حكومة افتعال الازمات». مشددا على «ضرورة تثبيت جميع العاملين في الوزارات والادارات الرسمية، وعلى ان يبدأ الحق في المكان الذي تعطى فيه الحقوق، ونعني بذلك الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي». ووصف العمل اليومي بأنه «تحايل على القانون، خصوصا لعمال «مستشفى رفيق الحريري الجامعي» الذين يعملون منذ العام ٢٠٠٤»، ودعا الى «شمولهم بالتثبيت اسوة بعمال الكهرباء، انطلاقا من المساواة في مرافق الدولة». ودعا الحكومة الى «الكف عن هذه الممارسات والسياسات في إعطاء الحقوق» مؤكدا «دعم الاتحاد العمالي العام العمال المياومين في المستشفى».

بعد ذلك تحدث عضو لجنة العمال والموظفين المياومين في «مستشفى رفيق الحريري الجامعي» محمد بخاري، متخذا من المؤتمر الصحافي مناسبة لتهنئة العمال المياومين في الكهرباء وجباة الاكراء على «انتزاعهم حقهم بالتثبيت ونيل بعض حقوقهم التي تحفز عشرات الالوف من العمال المياومين في مختلف قطاعات الدولة». مهيبا بأعضاء المجلس النيابي «الوقوف الى جانب تطبيق القوانين وعدم السكوت عن مخالفتها التي تولد الظلم».

وتوجهت اللجنة الى «المسؤولين في مجلس الوزراء ووزارتي العمل والصحة العامة بعرض معاناة العاملات والعمال» مطالبة «المعنيين بالتحرك سريعا في إقرار الحقوق المنتهكة»، هنا صرخ أحد أعضاء اللجنة

بالقول: «نسهر على صحة الناس، فمن يسهر على صحتنا».

وفي الوقت الذي يقدم فيه العمال والموظفون المساعدة الصحية للمرضى، تلفت اللجنة الى الظلم اللاحق بالعمال الذين «يشكون من غياب التقديمات التي منحهم إياها قانونا العمل والضمان الاجتماعي، برغم انهم يعملون في المستشفى منذ اكثر من خمس سنوات». ويؤكدون وجود تقرير تفتيش من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يحمل الرقم ٣٧/٥٨٦ تاريخ ٢٠١١/١١/١، أقر بوجود ما يقارب ٨٥٠ اجيرا دائما مسجلا في الصندوق»، لكنهم محرومون من أبسط حقوقهم، برغم عدم اعتراض ادارة المستشفى على مضمون التقرير، لكن الادارة عادت واتخذت من وزارة المالية ذريعة بأنها هي التي منعت التسجيل في الضمان». وتلفت اللجنة الى ان هذا وضع العمال والموظفين أمام معضلة مركبة، بحيث ان «وزارة الصحة بصفتها وزارة الوصاية، لا تستقبلنا لأننا انتسبنا الى الضمان، والضمان لا يستقبلنا، لأنه يطلب في المقابل ان نستحصل على افادة عمل، ترفض ادارة المستشفى تزويدنا بها». من هنا تطلب اللجنة من «المعنيين وعلى رأسهم وزارة العمل على اعتبارها مؤتمنة على حقوق العمال ووزارة الصحة هي وزارة الوصاية على المستشفى، التطبيق الفوري للقوانين المرعية والعمل بتقرير مفتشي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي».

إزاء هذا الظلم اللاحق بالعمال والموظفين في «مستشفى رفيق الحريري الجامعي»، أبدوا عدم رضاهم «بعد اليوم على استمرار الوضع الحالي الذي يعرضنا وعائلاتنا الى معاناة يومية أمام أبواب المستشفيات» ملوحين بأنهم سيرون أنفسهم أمام هذا الواقع «مضطرين الى تصعيد تحركهم» بعد إجراء الاتصالات بوزيري الصحة والعمل، ومن ثم سيعلنون تحركا يقضي بوقف العمل التدريجي ولفترات متقطعة.

واخيرا أبدت اللجنة إصرار العمال والموظفين على التثبيت في «ملاك المستشفى اسوة بباقي العمال المياومين في إدارات الدولة ومؤسساتها» داعين الى «وضع حد للانتهاك الصارخ لحقهم في تقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الصحية وديمومة العمل والإجازات السنوية والمنح المدرسية وغيره مما تكفله القوانين

عدنان حمدان

اتحاد البلديات يؤيد تحرك القطاع العام

عقد المجلس التنفيذي لاتحاد نقابات عمال البلديات ومستخدميها في لبنان اجتماعه الدوري في مدينة النبطية في مكتب نقابة عمال البلديات ومستخدميها في محافظة النبطية، برئاسة رئيس الاتحاد رضا فاضل، في حضور الامين العام للاتحاد حسين وهبي مغربل وصدر عن الاجتماع بيان جاء فيه:

"استغرب الاتحاد مماطلة الحكومة في خصوص سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام والادارات العامة والبلديات بعد مرور اربعة اشهر على اقرار تصحيح الاجور للقطاع الخاص".

وأيد الاتحاد "الحركة المطلبية التي دعت اليها روابط الموظفين في القطاع العام وخصوصا لجهة الاضراب اليوم"، ووجه الاتحاد الدعوة الى "جميع العاملين في البلديات من موظفين وعمال واجراء على اختلاف مناطقهم للمشاركة في هذا الاضراب والتوقف عن العمل طيلة هذا اليوم، وكان الالتزام شاملا في كل البلديات".

وحذر الحكومة من "اتخاذ أي قرار يمس بحقوق العاملين والمستخدمين في البلديات من موظفين واجراء"، وطالب ب"حفظ حقوقهم في سلسلة الرتب والرواتب المفترض اقرارها والتي كانت وما زالت تطبق على العاملين في البلديات منذ أعوام طويلة أسوة بالعاملين في القطاع العام والادارات العامة".

وذكر الاتحاد وزيري الداخلية والبلديات والعمل ب"تنظيم القطاع الاستشفائي والصحي للعاملين في البلديات والاسراع في اتخاذ القانون اللازم لجهة اعادة شمولهم في تقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع حفظ الحقوق المكتسبة لجميع العاملين في البلديات والتي حصلوا عليها بموجب قرارات ومراسيم خاصة".

وزارة العمل: موقع الكتروني للحدّ من الاستغلال

أطلقت وزارة العمل الموقع الالكتروني الخاص بالوزارة (www.Labor.gov.lb)، والمتضمن معلومات تتيح للمواطن اللبناني والأجنبي المقيم في لبنان، الاطلاع على الحقوق والواجبات في معرض القيام بالمعاملات لدى دوائر الوزارة.

وأعلنت الوزارة في بيان أن إطلاق الموقع يأتي «من منطلق حق المواطن بأن يعرف حقوقه وموجباته والمهل والرسوم المتوجبة عليه في معرض ممارسته حقوقه أو إيفائه موجباته»، معتبرة «أن من شأن هذه الشفافية من طريق التواصل الالكتروني وفقا للأسس المحددة من وزارة التنمية الإدارية، أن تضع حدا لاستغلال المواطن والعامل الأجنبي من أية جهة كانت

نقابة عمال الميكانيك والكهرباء شعلان: غول الجوع بدأ يدق ابواب العمال الكادحين

اعتبر نقيب عمال الميكانيك والكهرباء محمد شعلان، خلال لقاء للعمال في مقر النقابة في المدينة الصناعية – البص، "اذا ما استمرت الاوضاع الاقتصادية دون ايجاد الحلول المناسبة لها، فهذا مؤشر يؤكد عجز الحكومة عن التعاطي الجدي مع ملف الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية".

وحذر شعلان من "استمرار تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي بات يهدد شرائح كبيرة من اللبنانيين، حيث لا ماء ولا كهرباء ولا خطط انمائية، والايام المقبلة تبشر بالاسوأ، فهل نحن ذاهبون الى المجهول، وخصوصا نحن اليوم في القرن الواحد والعشرين".

وقال: "على الحكومة ايجاد مخرج لهذه الازمة، حيث ان غول الجوع بدأ يدق ابواب العمال الكادحين والذي لا يتجاوز يوميتهم ٢٥ الف ليرة لبنانية"، محذرا "من ايقاد شعلة ثورة للعمال اذا ما استمر الوضع الاقتصادي كما هو عليه الان"، منبها من "مخاطر هذه الثورة لانها ستطال الكبير والصغير اذا ما اندلعت".

وطالب شعلان "رئيس الجمهورية ورئيسي مجلسي النواب والوزراء بوضع خطة طوارىء اقتصادية من اجل ايجاد الحلول المناسبة للازمة، في ظل التجاذبات السياسية والكيدية"، مهنئا قائد الجيش العماد جان قهوجي وقيادة الجيش اللبناني بمناسبة عيد الجيش ال ٦٧.

غصن والقصار حذرا من التسرع في تلبية المطالب النقابية!

استقبل رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار، رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، بحضور نائب رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد لمع. وتم البحث في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الراهنة، حيث تم التأكيد حسب بيان على "أهمية مبادرة الحوار التي يقودها وزير العمل سليم جريصاتي في مجال تعزيز التعاون بين جميع أطراف الإنتاج".

وأبدى المجتمعون "خشيتهم من الانحدار الذي وصلت إليه الأمور في عدد من المجالات"، ودعوا إلى "الارتفاع في مستوى الخطاب السياسي والإعلامي بعيدا عن التفلت والفوضى".

كما حذروا من "التسرع في اتخاذ قرارات لزيادة الضرائب أو لتلبية المطالب النقابية من دون التشاور مع ممثلي أصحاب العمل والعمال والدراسة المتأنية للموارد ولمترتبات الإنفاق".

كما تم "الاطلاع على التحضيرات الجارية لـ "المنتدى الاقتصادي العربي الأوروبي" المقرر عقده في مقر اتحاد الغرف العربية في بيروت خلال ١٢-٢٠١٢/٩/١٣، والذي ينظمه الاتحاد بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار".

وتم "الاتفاق على الاستمرار بالتواصل والحوار في سبيل الخروج من المراوحة الحالية".

جدّد دعوته للمزارعين الى عدم شراء أي مبيد او دواء زراعي دون وصفة زراعية رسمية

الحاج حسن: الوصفة الزراعية وثيقة ترتبط بسلامة الانتاج الزراعي وسنبدأ بتطبيق العقاب

جدد وزير الزراعة حسين الحاج حسن دعوته للمزارعين الى عدم شراء أي مبيد او دواء زراعي دون وصفة زراعية رسمية او فاتورة حماية لإنتاجهم "لأنها مصلحة وحماية لهم ولحقوقهم عند أي ضرر قد يلحق بهم نتيجة استخدام المبيدات".

وأعلن "أن الانتاج الزراعي اللبناني لجهة متبقيات المبيدات تقدم كثيرا ونعمل لتقدمه اكثر"، مشيرا إلى "ان تحليل ١٥٠٠ عينة تفاح وعنب أظهرت وجود نسب غير مسموح بها في ٧٠ عينة منها، فيما بقية العينات كانت سليمة، ولذلك فإن المنتجات الزراعية اللبنانية تنساب بسهولة إلى الأسواق الخارجية".

وشدد الحاج حسن خلال مؤتمر صحافي عقده في مكتبه في وزارة الزراعة بتاريخ ٣١-٧-٢٠١٢، على "أن الجميع يتشاركون في مسؤولية متابعة ملف استخدام المبيدات في الوزارة، وفي نقابة المهندسين والمهندسين والمزارعين وممثليهم وشركات استيراد وبيع الأدوية ومحلات بيع الأدوية ولمعالجة الثغرات والمشاكل".

وشدد على "أن الوصفة الزراعية هي مصلحة أكيدة للمزارع في مكافحته للأمراض ولوقاية النبات، أمام ما يتم من بيع لأدوية غير مناسبة للمكافحة أو فاقدة للصلاحية او استخدام في وقت غير مناسب، او انها دون منفعة إلا لمن يبيعها، بما يشكل عبئا على المزارع وازدياد في كلفة الانتاج او في خسارته للموسم".

وأضاف "أن الوصفة الزراعية ليست أمرا للفرض الاعتباطي إنما وثيقة ترتبط بسلامة الانتاج الزراعي والحصول على انتاج زراعي تكون متبقيات المبيدات عليه ضمن النسب المسموح بها عالميا، ويكون ذا نوعية جيدة وبكلفة إنتاج أقل".

ونبه الحاج حسن إلى أن أجهزة وزارة الزراعة التي تتشدد في تطبيق ما تم اقراره في ملف المبيدات والأدوية الزراعية، "ستبدأ بتطبيق العقاب لأن المزارع عندما يتحدث عن أضرار لا بد أن يحدد على من تقع مسؤولية هذا الضرر، على المزارع، المهندس، مركز البيع، أم شركات بيع الأدوية الزراعية واستيرادها".

ودعا جميع المعنيين الى "التزام الوصفة الزراعية حتى لا نضطر آسفين إلى اتخاذ اجراءات متشددة بدأنا بها".

وأعلن "أن الوزارة انجزت كل ما يتعلق بالنشرات الإرشادية على الخضر والتفاح وغيرها من المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى نشرات إرشادية حول الاستخدام الأمثل للأدوية والمبيدات الزراعية، وبدأت بتوزيعها على المزارعين، كما أنها أجرت العديد من الدورات التدريبية بالتعاون مع نقابة المهندسين".

اللقاء الوطني يلتقي وزير الزراعة ٥-٧-٢٠١٢

استقبل وزير الزراعة حسين الحاج حسن في مكتبه في الوزارة وفد "اللقاء الوطني للهيئات الزراعية" في لبنان وبحث معه في التعاون بين الوزارة واللقاء، كما تطرق البحث إلى استلام الجيش لخمسين ألف تنكة زيت الزيتون بناء على قرار مجلس الوزراء وتسهيل منح رخص تسجيل السيارات الزراعية وانتساب المزارعين للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي".

وتحدث باسم الوفد سمير أيوب فقال: بحثنا مواضيع متعددة منها زيت الزيتون حيث اتخذت الحكومة قرارا بشراء خمسين ألف تنكة لصالح الجيش اللبناني، ووصلنا الى مكان توقف فيه المشروع، وبمساع من الوزير الحاج حسن وعدنا بترتيب الوضع مع رئيس الحكومة".

اضاف: "اما الموضوع الثاني فهناك لجان مشتركة مشكلة بين الوزارة والمصالح الزراعية واللقاء الوطني في مختلف المحافظات وهذا الامر بين ان له نتائج هامة خصوصا أن اللقاء يقوم بنقل صوت المزارع مباشرة لمعالجة العديد من المشاكل عبر المصالح الإقليمية والمؤسسات التابعة لوزارة الزراعة". ونوه ايوب باهتمام الوزير الحاج حسن "بقضية تأمين الضمان الصحي للمزارعين".

العسل اللبناني إلى ٢٧ دولة أوروبية

تبلغ وزير الزراعة حسين الحاج حسن أمس، من رئيسة «بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان» أنجلينا أيخهورست، قرار «المفوضية الأوروبية» الموافقة على تصدير العسل من لبنان إلى الدول الأعضاء الـ٢٧ في الاتحاد. وكانت الوزارة قد قدمت في بداية السنة «خطة لبنان المنقحة لمراقبة جودة العسل» والتي وجدت مطابقة لمعايير الاتحاد الأوروبي.

بنت جبيل: مربو النحل ينعون الموسم.. ويطلبون المساعدة

يئن مربو النحل في بنت جبيل تحت وطأة أزمة اقتصادية خانقة تهدد استمرارهم في زراعتهم، التي دفعوا ثمنها الكثير من الجهد والمال. وكانت تساعدهم على سدّ بعض العجز في ميزانيتهم المكسورة دائماً، حال معظم مزارعي لبنان. ويعود سبب الأزمة وفق مربي النحل علي سعد، إلى «انحسار الأمطار عن المنطقة في وقت مبكر من العام الحالي، ما أدى إلى ضعف النباتات الصيفية، التي تعتمد على أمطار نيسان. وبالتالي فقد خسر النحل مصدراً أساسياً من غذائه خلال الصيف، فضاع الموسم بالكامل». ويؤكد سعد أنه لم يستطع أن يحصد «كيلوغراماً واحداً من العسل في السنة الحالية، بسبب ما أصاب النحل من مجاعة»، بل أكثر من ذلك، فإن عليه إطعام ستين قفيراً من النحل يملكها في بنت جبيل، «بكلفة شهرية تصل إلى نحو خمسمئة دولار أو خسارة جنى عمره، الذي يقدر ثمنه بنحو مئتي دولار لكل قفير».

عشرات مربي النحل في بنت جبيل، الذين يملكون نحو أربعمئة خلية، تتطابق حالهم وحال سعد، من حيث المعاناة وضيق الخيارات، إذا لم يكن هناك تدخل رسمي للمساعدة. ويلفت سعد إلى أن المزارعين لا يريدون مساعدات أو معونات مادية «يكفينا المساعدات العينية والمبادرة بالإسراع لمساعدتنا ومعاملتنا بمثل التعامل في حال أي نكبة تصيب المزارعين، فضياع الموسم أمر قبلنا به. ولكن أن نخسر النحل فذلك أكبر من طاقتنا على التحمل. وبإمكان الجهات الرسمية أن تبادر إلى تقديم مساعدات كما تفعل بتوزيع الدواء المضاد لمرض «الفروة» الذي يصيب النحل والمنتشر عالمياً»، معتبراً أن «المساعدة المطلوبة يمكن أن تكون عبارة عن كميات من الغذاء الخاصة بالنحل أو أقفار جديدة، أو أي مساعدة ممكنة وتساعدنا على تخطي الأزمة». ويلفت إلى أن تلك «المواد رخيصة نسبيا في الحالات العادية، إلا أنها تصبح مرهقة علينا على المدى الطويل». ذلك بالإضافة إلى هاجس عدم تمكن النحل من إطعام يرقاته. ويمكن أن تكون تلك المصيبة الأكبر عليهم، إذا ما نفقت اليرقات. ويوضح سعد أن سعر الكيلوغرام الواحد من الطعام يبلغ نحو أربعة آلاف ليرة، ويحتاج القفير إلى ثلاثة كيلوغرامات شهرياً، أي ما يبلغ نحو خمسمئة دولار لستين قفيراً، «بات علينا أن نعيل أنفسنا وعائلتنا، وقفائرنا بدل أن تعيلنا». وأمام الضائقة الاقتصادية يلجأ سعد إلى استعمال ما بقي له من مخزون العام الماضي من العسل ليعيل نحلاته الضعيفة.

ولا ينكر محمد حسن نائب رئيس «نقابة مربي النحل في الجنوب» المشكلة، بل يزيد عليها جملة من المشكلات الأخرى التي يظهر أنها تهدد القطاع برمته «من مرض التعفن الاوروبي، إلى الأميركي، مروراً بمشكلة الجفاف وارتفاع درجات الحرارة، وطبعا تعويضات عدوان تموز ٢٠٠٦، التي قيل لنا أن ننساها، وصولاً إلى مجرد تسجيل سيارة بناء على رخص النحل». إلا أنه وسط ذلك الكمّ من المشكلات تبدو النقابة ومعها الوزارة بسبب ضعف الإمكانيات، بحسب حسن، «عاجزة عن تقديم أي معونة حقيقية للمزارع، الذي يبدو أن عليه أن يقلع أشواكه بيديه، إذا ما أبقت له مشاكله من أطراف، خاصة أنه يبدو أن هناك أسراباً من شياطين التفاصيل بين النقابة من جهة، والوزارة المعنية من جهة أخرى حول تلك المشاكل، وحول مشاكل أخرى تتعلق بالأدوية والمبيدات ونوعيتها، ونسبة تركيزها».

وبالعودة إلى «الأحلام المحلية» لسعد، فقد كان يتوقع أن يحصل على نحو ألف ومئتي كيلوغرام حداً أدنى من العسل، خلال الموسم الحالي، خاصة أنهم لا يقطفون إلا مرة واحدة سنوياً. وقد وسّع زراعته خلال السنتين الماضيتين بناء على المداخيل المشجعة التي حصل عليها سابقاً. ويتراوح سعر العسل البلدي بين ٢٥ و٣٠ ألف ليرة للكيلوغرام الواحد

علي الصغير - السفير ١٨-٧-٢٠١٢

نحاس والحاج حسن: سعر تشجيعي لموسم القمح

توافق على إنشاء اهراء إضافي في منطقة البقاع

توافق وزيرا الزراعة والاقتصاد حسين الحاج حسن ونقولا نحاس على تحديد سعر تشجيعي لكيلو القمح للموسم الحالي يتطابق مع المعايير الدولية التي تحدد على أساسها الأسعار، وسيتم رفعه الى مجلس الوزراء لإقراره بالسرعة المطلوبة، تحضيرا لإطلاق عملية وآلية استلام محصول القمح التي تبلغها المزارعون بكثير من التفاؤل، خصوصا لجهة الإسراع في عملية التسليم، في ظل شكوى من تكبدهم أكلافا إنتاجية جراء تأخير تحديد السعر، وآلية التسليم التي يتمنون لو تكون فورية من الحقل الى مستودعات وزارتي الاقتصاد والزراعة، توفيرا لكلفة التخزين التي تستنزف قسماً من الارباح.

وأكد الحاج حسن رفع ملف التسعير الى مجلس الوزراء «لإقرار ما اتفقنا عليه بأسرع وقت ممكن، وهنا ألفت المزارعين الى ضرورة عدم الاستجابة الى الأشخاص الذين يشيعون أخبارا معينة للاستفادة من شراء القمح بأسعار زهيدة ويبيعونه بأسعار مرتفعة وبذلك يستفيدون من فارق السعر». وأشارت مصادر متابعة الى ان الحاج حسن بذل جهودا لإيصال السعر الى حدود ٥٩٠ ليرة لكيلو القمح الواحد بالاتفاق مع نحاس، الامر الذي يعني زيادة عن السعر العالمي لطن قمح بحدود ٥٠ دولارا.

بدوره أشار نحاس الى ان الاتفاق مع الحاج حسن هو «رفع الملف الى مجلس الوزراء للاسراع بالموضوع»، مؤكدا انه «توافق مع الحاج حسن، بعد دراسة مستفيضة على إنشاء إهراءات إضافية في منطقة البقاع»، وقال «سنرفع تقريرا بهذا الشأن الى مجلس الوزراء على أن يكون هذا الإهراء في تربل حيث هناك أراض كبيرة لوزارة الزراعة، ويمكننا تخزين ٥٠ الف طن من القمح التي ستشكل مع مخزون إهراء بيروت الأمن الغذائي الذي تحتاج اليه البلاد، خصوصا ان منظمة الفاو أكدت في تقريرها ان اسعار المواد الغذائية مرشحة للارتفاع وطريقة تأمينها ستكون ايضا مكلفة».

في المقابل وعلى بعد أيام من انتهاء موسم حصاد القمح في حقول «اهراءات روما» كما كان يطلق على سهل البقاع، ينهمك مزارعو القمح في إيجاد مستودعات وغرف لتكديس المحصول الذي يتوقع ان «يصل الى حدود ١٠٠ الف طن»، وفق ما يقول المدير العام لـ«مصلحة الابحاث العلمية الزراعية» ميشال افرام، الذي يشير الى ان العوامل المناخية التي أدت الى انحسار هطول الامطار، منذ بداية نيسان الماضي، أدت الى إنتاج متوسط في حقول المناطق التي تعد جافة، ومن لم يستطع الري تراجع إنتاجه قليلا، لاسيما ان الامطار مطلوبة أساسا السنابل القمح بعد منتصف شهر نيسان. وكان مزارعو القمح في البقاع يمنون أنفسهم بحصاد موسمهم ونقله مباشرة الى المخازن الرسمية، تجنبا لمصاريف النقل والتخزين، وفق توصيف المزارع احمد الحسن، الذي يشير الى «ان كل كيس يكلف الف ليرة بدل تحميل وتنزيل من الحقل الى الشاحنة ومن ثم الى المستودع، عدا دفع ٢٠٠ الف ليرة بدل ايجار مستودع في الشهر الواحد، هذه الاكلاف تؤدي الى خفض ارباح مزارعي القمح الذين يشكون هذه السنة من كلفة اضافية جراء الاعتماد على الري الاصطناعي في اواخر شهر نيسان». وأكثر ما يخشاه المزارعون ان يطول هذا التأخير، الذي بات سنويا وفق مجريات السنوات الماضية، فيحرمون المزارعون جزءا من الاموال التي يجنونها بفعل السعر التشجيعي.

سامر الحسيني

معرض زراعي لأكثر من مئة صنف من اللوزيات والتفاحيات

الحاج حسن: لزراعات لها أسواق وإنتاجيتها عالية

أكد وزير الزراعة حسين الحاج حسن أن «وزارة الزراعة تولي أهمية مطلقة في الحفاظ على علاقاتها الخارجية والاتفاقيات الدولية والعربية الموقعة، ولكن هذا الاحترام والحفاظ على هذه الاتفاقيات لن يحول دون العمل على مصلحتنا الداخلية وحقوق مزارعينا، إنما نعمل للتوازن بين الداخل والخارج».

وشدد الحاج حسن، خلال رعايته حفل إطلاق معرض زراعي بتاريخ ١٥ –٧–٢٠١٢ يتضمن إنتاجاً منوّعاً من حبوب الفاكهة لأكثر من مئة صنف من اللوزيات والتفاحيات، وذلك في حديقة «مصلحة الابحاث العلمية الزراعية» في عمارة – رياق – البقاع ، وبالتعاون مع المصلحة و«منظمة الفاو» و«جمعية مشاتل لبنان»، على البداية السليمة في العملية الزراعية التي تؤدي الى نتائج افضل ويكون تأثيرها واضحاً وإيجابياً على الإنتاج، خصوصاً ان عملنا منكبّ على اصناف لها اسواق وإنتاجيتها عالية وكلفها الإنتاجية منخفضة وأصنافها ومواقيت قطافها متنوعة والاهم انها تحمل نوعيات غذائية وصحية سليمة. وحضر الحفل كل من سفير «منظمة الفاو» في لبنان علي مومن ومدير عام «مصلحة الابحاث العلمية الزراعية» ميشال افرام ورئيس «جمعية مشاتل لبنان» سليمان سماحة وحشد كبير من المزارعين وأصحاب المشاتل. وهدف المعرض إلى إطلاع مزارعي التفاحيات واللوزيات كافة على أهم الأصناف المزروعة في لبنان والتعريف بمميزات هذه الأصناف وفترات إنتاجها والمناطق الملائمة لزراعتها. وتحدث الحاج حسن عن مشروع الشتول والمشاتل في لبنان الذي بات يملك القدرة على إنتاج شتول مصدقة وموثقة وخالية من الجراثيم مع قدرة إنتاجية منخفضة بحوالي ضعفين عن اسعار الشتول الأجنبية. وأشار الحاج حسن الى خطة عمل للوزارة لتنشيط قطاع المشاتل تبدأ بالمشاركة في معارض زراعية خارجية مع تنظيم للمشاتل بوشر العمل فيه منذ فترة مع تطوير التشريعات، وتحديث وزيادة عدد المختبرات الزراعية لتكون من أهم المختبرات في الشرق الأوسط، بالإضافة الى استمرار التعاون مع الدول والمنظمات الدولية وهيئات القطاع الخاص وتطوير العمل المشترك مع القطاع العام.

بدوره، أكد افرام على تفعيل العمل للانتقال التدريجي نحو شتول تؤمن استمرارية اقتصادية سليمة لقطاع الفاكهة في ظل المتغيرات المناخية

إطلاق «المرصد الوطني للتنمية الزراعية» بعد ١٥ شهراً من العمل

أطلقت وزارة الزراعة أمس، مشروع "المرصد الوطني للتنمية الزراعية"، بهدف "تطوير سبل التكامل للمبادرات الخاصة والمهنية من أجل تفعيل المشاركة والحوار بالتنسيق بين مختلف المتعاملين في القطاعات الزراعية والريفية". كما يشكل المرصد "وحدة لتقوية القدرات في مجال صياغة السياسات وتنفيذها ومتابعتها في سبيل دعم التنمية الزراعية".

بدأ العمل بالمشروع الذي سيرسل وزير الزراعة حسين الحاج حسن نسخا منه إلى مجلسي الوزراء والنواب والجامعات والمنظمات الدولية المعنية، في العام ٢٠٠٩، وامتد ثلاث سنوات، وهو ممول من "مكتب التعاون الايطالي" بكلفة إجمالية بلغت مليوناً و٥٠٠ ألف دولار، ونفذته الوزارة بالتعاون مع "منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة" (الفاو).

ويوضح الحاج حسن لـ"السفير" أن "التدقيق في إحصاءات المرصد استمرت إلى النصف الأول من هذا العام، بعدما استمر العمل الميداني الذي شارك فيه مئات الأفراد من المتخصصين، حوالي ١٥ شهرا (من آب ٢٠١٠ إلى تشرين الثاني ٢٠١١)"، مشيرا إلى أن "آخر إحصاء زراعي شامل أنجز في العام ١٩٩٨".

ويساهم المشروع الذي أعدت نتائجه على المستوى الوطني، وعلى مستوى المحافظات والأقضية، في "تطوير آليات الرصد والتحليل والمتابعة لنظام المعلومات الزراعية، ووضعها قيد التنفيذ، ونشر المعلومات والبيانات الزراعية الإحصائية، ووضعها بمتناول المعنيين في القطاع الزراعي، ودعم عملية اتخاذ القرارات المناسبة للقطاع، وتحضير وتنفيذ اتفاقيات وبروتوكولات ما بين مختلف المتعاملين في القطاع، وذلك بشكل تشاركي".

صعوبات إنجاز المشروع

وإذ يشدد الحاج حسن على أهمية "الحصول على المعلومات والاحصاءات، لاتخاذ القرارات الصائبة في تنمية القطاع"، يكشف عن صعوبات عدة واجهت إنجاز المشروع، منها "حوالي ١٠ قرى لم تسمح للفرق الميدانية بإجراء مسح لأراضيها، وإعطاء المعلومات عن عدد الحيازات الزراعية، أو عدد المزارعين الذين يستفيدون من الزراعة مباشرة فيها، فضلا عن مشاكل أخرى، منها تكتم بعض المزارعين عن إعطاء معلومات إحصائية دقيقة، لاعتقادهم أن الهدف من المسح إخضاعهم للضرائب، فيما آخرون فعلوا العكس، إذ قدموا معلومات مبالغا فيها، لاعتقادهم أن هناك مساعدات ستقدم لهم".

ويلفت الانتباه إلى أن "هذا الوضع أدى إلى إظهار نتائج غير دقيقة، منها أن الإحصاء الزراعي الشامل في العام ٢٠١٠، يبرز أن عدد الحائزين الزراعيين ١٦٩ ألفا و٥١٢ حائزا (يستغلون حيازات تفوق ألف متر مربع، تغطي مساحة ٢،٣ مليون دونم)، لكن إذا أحصينا عدد القرى التي لم تتعاون مع الفرق الميدانية، يرجح أن يكون العدد حوالي ٢٠٠ ألف حائز، أي أن العدد الإجمالي من المستفيدين من القطاع يبلغ حوالي مليون و٢٠٠ ألف فرد".

ويتوزع الحائزون الزراعيون (٩١ في المئة رجالا و٩ في المئة إناثا)، وفق الاحصاء الجديد: ٣٣ في المئة في الشمال وعكار، و٢٠ في المئة في البقاع وبعلبك والهرمل و١٨ في المئة في جبل لبنان و١٦ في المئة في النبطية، و١٣ في المئة في الجنوب.

ويشير وزير الزراعة إلى "أن معدل عمر الحائزين ٥٢ سنة، ١١ في المئة من الحيازات يديرها حائزون تقل أعمارهم عن ٣٥ عاما، فيما ٢٣ في المئة من إجمالي الحائزين تتجاوز أعمارهم ٦٥ عاما"، مضيفا أن "هذا المعدل الذي يكشف عن مدى ابتعاد الشباب عن القطاع الزراعي، ليس ظاهرة محلية وحسب، بل هو ظاهرة عالمية أيضا. لكن، على الرغم من ذلك، ان عودة الأهمية للقطاع بعد تهميشه لسنوات، سيستمر عبر العمل الحكومي.. وعملية التصحيح مستمرة".

١٥٠ ألف حائز بلا ضمان

لكن الرقم الخطير الذي أظهره الإحصاء الشامل، وفق الحاج حسن، أن "٧٥ في المئة من الحائزين (أي حوالي ١٢٧١٣٤ حائزاً وفق المرصد، ووفق الرقم التقريبي ١٥٠ ألفا) ليس لديهم ضمان اجتماعي وصحي، ويستغلون حوالي ٨٠ في المئة من المساحة الزراعية المستغلة"، كذلك "حوالي ٥٠ في المئة من الحائزين يرتكز مصدر دخلهم الرئيس على الزراعة، وحوالي ٣٥ في المئة يعمل في القطاع العام، إضافة إلى النشاط الزراعي، و١٥ في المئة في القطاع الخاص".

أما اليد العاملة الزراعية، وفق المرصد، فهي موزعة على النحو التالي:

- اليد العاملة العائلية الدائمة: ١٦٥ ألفا و٥٩٤ فردا، موزعون على ١١١٤٥٧ حيازة زراعية.
- اليد العاملة العائلية الموسمية: ٢٣٩ ألفا و٧ أفراد موزعون على ١١٦٦٣٢ حيازة (علما أن معظم هؤلاء من العمّال الأجانب، وفق الحاج حسن).
- اليد العاملة المستأجرة الدائمة: ٥١ ألفا و٤٩ فردا

موزعون على ٢٠٣٩٢ حيازة.

- اليد العاملة المستأجرة الموسمية: ٦،٧ ملايين يوم، موزعون على ١٢٦١٩٤ حيازة.

وفيما يبلغ معدل متوسط الحيازة ١٣،٦ دونما، يرى وزير الزراعة أن "الحيازات الصغيرة ترتب أعباء على المزارعين من حيث الانتاج والكلفة"، والحل هو "العمل التعاوني الذي لا يزال ضعيفا جدا".

وبحسب التوزيع الجغرافي، تبلغ نسبة المساحات الزراعية المستغلة: ٤٣ في المئة في البقاع والهرمل، و٢٦ في المئة في الشمال وعكار، و١١ في المئة في الجنوب والنبطية، و٩ في المئة في جبل لبنان. لكن، ما يشكل مفارقة في هذا الإطار، أن المساحة الزراعية المروية تبلغ حوالي ٣٢ في المئة من المساحة المستغلة. ويعلق وزير الزراعة على هذه النقطة قائلا: "لبنان يعوم على الماء، وزراعته لا تزال تعوم على البعل".

٤٣٪ زيتوناً و٨٪ حمضيات وكرمة

وبعدما يعلن عن "إجراء الوزارة مناقصة لشراء صور جوية للأراضي الزراعية في لبنان، بهدف تأكيد المعلومات الواردة في المرصد، وملاحظة أي تغييرات جديدة"، يوضح أن "مساحة الزراعات الدائمة (أشجار مثمرة) تبلغ مليوناً و٢٥٩ ألفا و٢٨٢ دونماً، وهي: ٤٣ في المئة للزيتون، ١٧ في المئة للوزيات، ١١ في المئة للتفاحيات، و٨ في المئة للحمضيات والكرمة".

في المقابل، يبلغ عدد مربي الحيوانات حوالي ١٥ ألفا و٨٠٠ مربٍّ (٩ في المئة من إجمالي الحائزين الزراعيين)، منهم: ١٠ آلاف و٤٠٠ مربي أبقار (عدد الأبقار حوالي ٦٨٥٦٨ رأسا، أي متوسط سبع أبقار لكل مربٍّ)، وألفان و١٧٠ مربي أغنام وماعز (عدد الأغنام ٢٦٥٣٤٥ رأسا، والماعز ٤٠٣٨٦١ رأسا).

ويبرز المرصد في السياق نفسه، أن عدد قفران النحل يبلغ ١٦٩٣٠٨ قفران نحل، موزعة على ٦١٨٣ حائزا. أما تربية الدواجن، فيلحظ أنه وفق التربية الحديثة، هناك طاقة استيعاب دجاج اللحم حوالي ٤٥ مليون طير، وطاقة استيعاب دجاج البياض حوالي أربعة ملايين طير. ووفق التربية التقليدية، يبلغ عدد الطيور ٤١٢ ألفا، موزعة على ١٢٤١٦ حائزا.

وكان الحاج حسن قد عقد مؤتمرا صحافيا، تحدث فيه عن أهداف ونتائج المرصد، بحضور مدير مكتب التعاون الايطالي في لبنان غويدو بينيفانتو، وممثل منظمة "الفاو" السفير علي مومن، وعدد من مستشاري الوزير والعاملين في المشروع. وفيما أوصى بينيفانتو بأن "لا تنتهي عملية الاحصاء باختتام المشروع اليوم، إنما العمل على استمراريته". رأى مومن أن "هذا الانجاز سيكون أساسيا في تطوير السياسات الزراعية والاستراتيجيات والخطط الموضوعة للقطاع".

وأكد الحاج حسن أن "الوزارة ستعمل على استمرار تحديث المعلومات، خصوصا بعد توفير التمويل عبر مشروع التعاون الجديد مع الاتحاد الأوروبي"، موضحا أنه "بعد اختتام النقاشات حول نتائج الاحصاء، سيصدر كتاب يوضع بتصرف صناع القرار، كوثيقة علمية تبنى عليها الدراسات والسياسات المتعلقة بالقطاع".

كامل صالح

قطاع النقل

اطلاق باصات جديدة للنقل المشترك

أعلن وزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي، خلال إطلاق باصات النقل الجديدة الحديثة للنقل العام للركاب من أمام مصلحة سكة الحديد – محطة مار مخايل، في حضور مدير عام النقل البري والبحري المهندس عبد الحفيظ القيسي، والمدير العام لمصلحة سكك الحديد بسام العريضي وموظفي المصلحة وعدد من ممثلي النقابات، عن إنطلاق الخطوة الأولى للخطة الجديدة لإدخال ٢٥٠ باصا جديدا إلى مصلحة سكك الحديد، مؤكدا أن هذه الخطة ستنجز نهاية الصيف.

وقال: "إن الانطلاقة الآن ستكون ب٤٧ باصا حيث لدينا ٢٧ في المصلحة تم إعادة تأهيلها وهي جاهزة للعمل، و ١٥ باصا حديثا كما سنستلم ٥ باصات جدد خلال أيام، والأهمية لا تكمن في العدد، بل في إنجاز الخطة والتأكيد على تفعيل مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك، وقرار إيصال النقل العام إلى كل الناس في كل المناطق اللبنانية، دون استثناء سواء لناحية المواقع التي ستعتمد في كل المدن لوقوف الركاب وانتظار الباصات إضافة إلى خطوط سير الباصات، بعد إنجاز الدراسة اللازمة للخطة، ونحن ذاهبون لشراء ٢٥٠ باص، والمناقصة ستنتهي خلال أيام".

وأشار إلى أن "الباصات ستكون داخل المدن وبينها وصولا إلى البلدات، محاولين الوصول إلى كل المناطق اللبنانية على مستوى هذه المصلحة، وهذا يتكامل مع دور القطاع الخاص، لأن هناك شركات تعمل وستستمر في عملها وبعد فترة سنطلق المرحلة الأساسية بعد شراء الباصات، وكل المؤشرات إيجابية لأن هناك عددا من الشركات العالمية الكبرى التي تنتج أحدث وسائل نقل في العالم، بدأت تتواصل مع مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك لتقديم العروض. وسيكون هناك منافسة وعروض متعددة ونحن سنختار الأفضل لنا، وربما قد نتجاوز عدد ٢٥٠ باصا من خلال الاستناد إلى العروض المالية الأفضل التي ستأتي، وبالتالي نكون أمام عدد أكبر مما يعني أننا أمام توسع في إيصال النقل المشترك إلى مختلف المناطق".

وقال: "هناك مسألة تهم السائقين العاملين في المؤسسة، وعند شراء الباصات الجديدة ستكون هناك حركة في المناطق عندها نعيد برمجة جدول عمل السائقين في المناطق ونحن كنا في خدمتكم وخدمة الناس، ونبقى إلى جانبكم وأقدر ظروفكم وأعرف احتياجاتكم ولكن في الواقع يجب أن تتحملوا هذه المرحلة، وأنتم أبناء هذه المؤسسة ونحن بحاجة إليكم لإطلاق هذه المرحلة. وخلال الأشهر المقبلة وعند إطلاق عمل المصلحة في شكل واسع في كل المناطق نجدول عمل الجميع".

سئل: الإقبال على هذه الباصات كان ضعيفا بسبب تهديدات تعرض لها السائقون من قبل الباصات الخاصة، أين أصبح هذا الموضوع؟

أجاب: الموضوع سلبي للغاية، وجاء في إطار عملية تنافس المصلحة بسبب تضرر أصحاب المصالح من عودة النقل المشترك، نحن لا نريد إلحاق الضرر بأحد، الحاجة في البلد تستوعب كل المؤسسات العاملة وليس ثمة أي مبرر للقيام بمثل هذا الأمر إطلاقا، وبعملية التنظيم يستطيع الجميع العمل، ونحن طرحنا هذا الأمر مع النقابات وأصحاب الشركات والسيارات العمومية، وكان موقفنا واضح لناحيتين تطبيق القانون من الناحية الأمنية ولا يجوز الاعتداء على الناس، والقرار الذي صدر عن وزيري الأشغال والداخلية حول مزاولة مهنة نقل الركاب يتضمن بنود واضحة، وعندما حصل تلاعب في التعرفة كان موقفي واضحا بالذهاب إلى سحب التراخيص، آملا عدم الوصول إلى مثل هذا الأمر واتخاذ إجراءات من هذا النوع، ولكن في حال اضطررنا لن أتردد في حماية مصالح الناس ومصلحة سكك الحديد والنقل المشترك، والقوى الأمنية ستكون موجودة أينما كان، مشيرا إلى أن "الباصات ستصل إلى طرابلس، صيدا، المتن الشمالي، وبعض مواقع الجبل في المدى القريب لأن العدد قليل، إنما عندما تنجز المناقصة تأتي الباصات عندها الخطة تكون شاملة لكل المناطق اللبنانية، وتكون الحركة داخل المناطق وبينها".

سئل: تنطلق الخطة اليوم من مقبرة للباصات القديمة، هل ستلاقي هذه الباصات نفس المصير؟

أجاب: "أنا لست صانع وحارس مقابر، اسألوا غيري عن الذي تسبب بهذا الأمر، أنا أطلق اليوم الحياة لمصلحة سكك الحديد والنقل المشترك ولو كان هناك محاسبة في البلد، لكانت أمور كبيرة قد تغيرت بشكل جذري. ما قمنا به أقوله باعتزاز وأسف، باعتزاز أطلقنا هذه المصلحة والمسيرة، وبأسف انتزعنا القرار انتزاعا لأن هذه المحاولة قائمة منذ سنوات، وأدار كثيرون ظهورهم لها، لكننا انتزعنا القرار ونعلن بدء تنفيذه، وفي خطة النقل العام سيكون هناك تنظيم للمهنة وإعطاء حوافز للسائقين، وأعددنا مشروع قانون أرسل إلى المجلس النيابي لتحديث وتغيير أسطول النقل بسيارات حديثة، واتخذ قرار في مجلس الوزراء باستخدام مادة غير البنزين" واشار الى ان "موضوع سكك الحديد مختلف لأنه معقد وصعب بحكم الاعتداءات عليها على مدى عقود من الزمن، وتحويل بعض مواقع سكك الحديد إلى مقابر بسبب عمليات الطمر وسرقة مساحات كبيرة منها من قبل مسؤولين ومؤسسات في الدولة وأصحاب مصالح مدعومين من فعاليات في الدولة، وهناك من يخرج إلى المنابر ويتحدث عن الفساد، والدولة، ومؤسساتها، ويدعو إلى رعاية الفقراء وهو من قام بذلك، مشيرا إلى أن هناك مئات الشكاوى والدعاوى مقدمة من قبل إدارة مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك ضد المعتدين، إنما للأسف لم نصل إلى أي نتيجة في أي أمر من الأمور، لذلك لا بد من دراسة شاملة واتخاذ قرار استراتيجي على مستوى الدولة اللبنانية، لأن هذا الأمر مكلف جدا وخياره محدد من قبل الدولة لمعرفة كيفية خطوات سكك الحديد، التي هي حاجة أساسية توفر المال والوقت على مستوى نقل الركاب والبضائع".

تحقيق العدد

اقتصاد الحرب «على الأبواب»: وظائف هامشية ومؤقتة

برأي الخبراء الاقتصاديين، لو كان الاقتصاد الوطني يعتمد على الإنتاج المحلّي، لكان أكثر قدرة على امتصاص الصدمات في حالات الاهتزاز الأمني، بل لكان القلق من تراجع الوظائف التي يوفّرها أدنى بكثير من المستوى الحالي، ولما اضطر اللبنانيون إلى الهجرة بحثاً عن العمل. عملياً، يمكن رؤية هذا المشهد في معارض التوظيف، وآخرها في «الجامعة اللبنانية الدولية» (LIU) حيث تظهر نوعية الوظائف المعروضة على الطلاب.

يدخل لبنان في اقتصاد الحرب تدريجاً. هذا النوع من الاقتصاد لا يخلق سوى وظائف مؤقتة وهامشية لا تنطوي على أي ضمانات أو تأمينات اجتماعية وصحية. هذا لا يعني أن الوظائف ستكون وافرة خلال الأيام المقبلة؛ فهي أصلاً ليست كذلك منذ مطلع التسعينيات إلى اليوم، في ظل الهشاشة والتشوّه الناتجين من التركّز الريعي في الاقتصاد المحلي بدلاً من الاقتصاد المنتج. فمن بين نحو ١٩ ألف وافد جديد إلى سوق العمل سنوياً، لا يمتصّ الاقتصاد اللبناني بصيغته الحالية سوى ٣٤٠٠ منهم، وفق إحصاءات البنك الدولي. وبذلك تصل معدلات البطالة إلى ١٨٪ لدى النساء و١٠٪ لدى الذكور، فيما يراوح معدل إيجاد فرصة عمل بين ١١,٣ أشهر و٢٣ شهراً. لذلك، يرى البنك الدولي أنه يجب خلق فرص عمل تزيد ٥ أضعاف لاستيعاب الوافدين الجدد خلال السنوات العشر المقبلة.

هذا الوضع، برأي رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية، جاد شعبان، هو النتيجة الحتمية لاعتماد الاقتصاد اللبناني على القطاعات الريعية والخدماتية، حيث تتقلّص فرص العمل المنتجة؛ «فلو كنا نعتمد على النمط الإنتاجي، بالإضافة إلى آليات توظيف أكثر شفافية وبعيدة عن المحسوبيات والسياسة، لكان اقتصادنا أكثر تماسكاً وأكثر قدرة على مقاومة الاهتزازات، ولكان أقل تصديراً للشباب». حالياً، إن الاهتزازات التي نشهدها في مناطق مختلفة، لها تداعيات كبيرة على الاقتصاد وعلى خلق الوظائف. فقد استقرّت حالة الترقّب والركود بدلاً من حالة النشاط، ولا سيما في القطاعات ذات المخاطر المرتفعة مثل الزراعة وغيرها. لهذا الوضع جذوره في الماضي القريب. فبحسب شعبان، إن لبنان «يعيش في وضع أمني مهزوز نشأ منذ ما بعد الحرب الأهلية في ظل عدم الاستقرار المبني على حل سياسي كامل. إلا أن هذا الوضع تدهور خلال السنوات الأخيرة بعدما زادت وتيرة وسرعة الاهتزازات». لذلك يقول شعبان إن «أي مشروع جديد للشركات الباحثة عن العمل، سيتوقف في ظل الخضّات الأمنية، وستركّز الشركات التي تحتاج إلى التوظيف على عقود قصيرة المدى بلا أي ضمانات إضافية، وبلا أي نوع من التأمينات التي يحصل عليها العمال... وبالتالي سيتدهور الوضع أكثر مما كان متدهوراً بسبب نوعية الاقتصاد التي لا تنتج وظائف كافية أصلاً ونوعيتها هامشية أو موقتة، إن صح التعبير». وبالتالي، سيعتمد الاقتصاد اللبناني أكثر فأكثر على الخارج، سواء على تحويلات المهاجرين اللبنانيين، أو المساعدات والمكرمات الخارجية. ما يعزّز هذا الاتجاه، أن نحو ٣٠٪ فقط من الذين لديهم عمل في لبنان هم موظفون في شركات رسمية، أما باقي الموظفين فهم «يعملون في وظائف موقتة أو غير رسمية»، وفق دراسات الجمعية الاقتصادية اللبنانية. ففي أوقات الحرب أو الأوضاع التي تكاد تتحوّل إلى حرب، يتجه فيها الاقتصاد، ولا سيما في لبنان، إلى ما يسمى «اقتصاد الحرب» الذي ينتج وظائف معيّنة ومحددة. فبحسب شعبان، إن السنوات الأخيرة في لبنان «أظهرت أن الاتجاه في سوق العمل هو أكثر نحو وظائف الحراسة الأمنية، تجارة السلاح، توقيف السيارات (Valet Parking)... وهذه ليست وظائف مستدامة، ولها مخاطر مرتفعة. فلو كانت لدينا فرص عمل لكل هؤلاء الشباب، لما كان الشباب مضطرين إلى أن يهاجروا أو يدخلوا في دوامة العنف». أيضاً، يظهر هذا الأمر بوضوح في معرض الوظائف الذي أقيم أمس في «الجامعة اللبنانية الدولية» (LIU). هناك تبيّن أن معظم الوظائف المعروضة هي في قطاع الخدمات. ففي المعرض الذي ضم ٤٤ شركة، كان هناك جزء كبير يعرض وظائف من النوع المؤقت، ولا سيما في مجال مبيعات التجزئة، التسويق، والأبحاث... فضلاً عن وظائف مرتبطة بقطاع الضيافة، مثل عمل النادل، المضيف، الاستقبال، وبعض العمليات الإدارية المرتبطة بالإشراف والمراقبة.

فعلى سبيل المثال، ستفتتح مجموعة «Boubes» التي تملك سلسلة مؤلفة من ١٩ مطعماً ومقهى ٦ فروع جديدة لها، وهم يقولون إن «الأعمال تأثرت لكننا مستمرون». وتشير مجموعة «InfoPro» إلى أنها تبحث عن موظفين بدوام جزئي أو كامل لعمل الأبحاث داخل المكتب أو خارجه؛ «فالأعمال الإحصائية لم تتوقف». كذلك تقول شركة «Maliks» إن لديها ٣٣ فرعاً ولديها وظائف شاغرة بصورة متواصلة، ولا سيما من بين الطلاب. ومن بين المشاركين كان مصرف «IBL»، إلا أنه كان يستقبل الطلاب لملء قاعدة التوظيف لديه، «لكن ليس لدينا حالياً أي وظائف شاغرة» تقول مندوبة المصرف. وهذا الأمر نفسه ينسحب على ٣ فنادق كانت تعرض وظائف هناك، بالإضافة إلى بعض الشركات الكبرى في مجال بيع الملابس بالتجزئة مثل «Azadea Group» وغيرها.

أبواب الهجرة تقفل أيضاً بوجه اللبنانيين؛ فهذا الاقتصاد الذي كان يصدّرهم إلى الخارج كسلع بسبب عدم قدرته على خلق وظائف تكفي، لم يعد قادراً على ذلك، في ظل الأزمة التي تعصف بالمنطقة. وبحسب شعبان، «سيكون ارتفاع معدلات البطالة في لبنان مرتبطاً بالوضع الأمني، وبما ستقوم به الحكومة والنظام اللبناني لخلق وظائف؛ فلم يعد مقبولاً أن لا يكون لدينا تسجيل مبسط للعمال، ولا نقل، ولا تغطية صحية... القطار وحده كاف لربط شمال لبنان ببيروت، ما يسمح لأبناء المناطق المحرومة بالعمل في المدينة والسكن في قراهم ومناطقهم».

محمد وهبة - الاخبار بتاريخ ٢٤-٥-٢٠١٢

ألف ياء النقابات

عودة إلى التنظيم النقابي... والديموقراطية

أشرنا في مقالة سابقة إلى أنّ التنظيم النقابي ليس ولا يجب أن يكون حزباً أو حركة سياسية محكومة بأيديلوجيا وتطلعات تهدف للإستيلاء على السلطة ونضيف الآن أنّ التنظيم النقابي أيّاً كان شكله وخصوصاً على المستوى القطاعي أو الوطني لا قيمة ولا أهمية له بل إنه ليس مقدّساً. إنّه مهمّ بقدر ما يستجيب كأداة ووسيلة لتحقيق مصالح وأهداف العمال والفئات التي يمثلها.

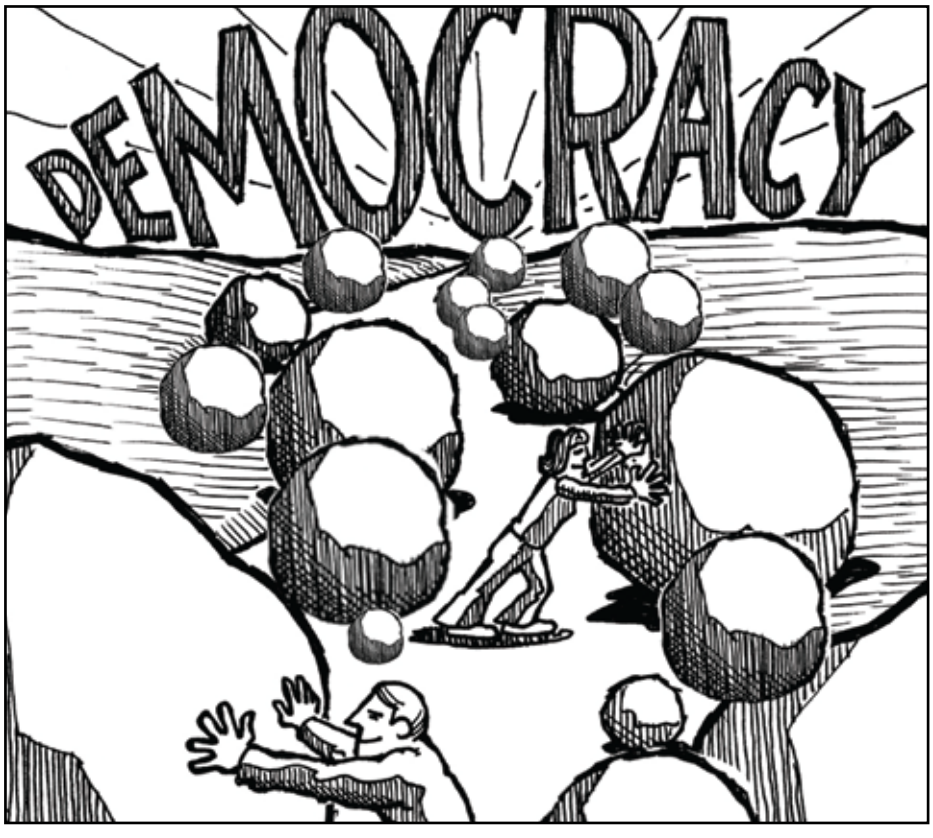

الهيكلية النقابية

يعرف المتابعون لشؤون الحركة النقابية العمالية في لبنان أنّ موضوع الهيكلية النقابية ليس بالموضوع الجديد فقد قامت بشأنه منذ ستينات القرن الماضي مشاريع عديدة سعت جميعها إلى بناء هيكلية نقابية على أسس حديثة ومن بينها مشاريع طرحها الاتحاد العمالي العام واتحاد النقابات المتحدة والاتحاد الوطني للنقابات واتحاد النقابات البترولية فضلاً عن مشاريع طرحتها وزارة العمل نفسها والتي كان آخرها مشروعي عام ١٩٨٣ وعام ١٩٩٥.

تطرّقت تلك المشاريع جميعها إلى مجمل المسائل التي تختص بالتنظيم النقابي بدءاً من إنشاء النقابة وشروط الانتساب إلى أهداف النقابة وعمل الهيئات وأموال النقابة وواردتها وكذلك قضية التفرّغ النقابي وصولاً إلى إنشاء الاتحادات القطاعية والجهوية والاتحاد العمالي العام.

كانت وزارة العمل في مواقفها ومشاريعها منسجمة تماماً مع موقف الدولة في رفض مناقشة أي مشروع للهيكلية على قاعدة اتفاقية العمل الدولية رقم (٨٧) أي اتفاقية الحرية النقابية وحماية التنظيم.

ففي أوائل عهد الرئيس أمين الجمّيل عام ١٩٨٣ وفي سياق محاولة الدولة تثبيت سيطرتها على الحركة النقابية العمالية طرحت وزارة العمل مشروعها للهيكلية وتلاها بعد سنوات عشر محاولات أخرى أي مع الجمهورية الثانية عام ١٩٩٢ قدّمها وزير العمل في حينه السيد عبد الله الأمين وقد نصّت المادة الخامسة من مشروع الوزير الأمين على «أنّ من أهداف الحركة النقابية مؤازرة السلطات العامة في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وليس حقّها في المشاركة في رسم السياسات تلك، مع ما يعنيه ذلك من محاولة إلحاق كامل للحركة النقابية بالسلطة وإذا كانت فترة الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي قد شهدت غزارة في تقديم مشاريع للهيكلية من قبل العديد من الاتحادات النقابية وعن قناعة فإنّ ما يفسّر ذلك هو أولاً وجود عدد كبير من الاتحادات القطاعية التي لا تخشى من أي تغيير جذري في أوضاعها من دون أن يعني ذلك عدم حذر عدد من الاتحادات ذات الصفة العامة ذلك، أنّ أي إعادة للهيكلة تفترض حلّ تلك الاتحادات وإعادة تنظيمها على أساس القطاعات الاقتصادية كما هو وارد في كافة المشاريع أمّا السبب الآخر فكان الميل نحو التوحّد الذي ساد الحركة النقابية في حينه وذلك في ظلّ نهوض ديموقراطي عام شهدته الحركات العمالية والطلابية والشعبية على اختلافها.

وفي حين دافعت الحركة النقابية بقوّة عام ١٩٩٣ منكرةً على وزارة العمل حقّها بفرض هيكلية على النقابات العمالية مستندةً إلى الاتفاقية الدولية رقم (٨٧) ومتمسّكةً بالنص الذي يقول « تتعهّد كلّ دولة عضو في منظمة العمل الدولية وتسري فيها هذه الاتفاقية باتخاذ كافة التدابير اللازمة والمناسبة لضمان ممارسة العمال وأصحاب العمل لحقّهم في التنظيم بحرية لكن هذا الموقف المبدئي سرعان ما جرى التراجع عنه ففي أيار عام ١٩٩٥ دعا المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام وزارة العمل والحكومة والمجلس النيابي لإقرار قانون للهيكلية النقابية كما ورد في مشروع الاتحاد ... وللحديث صلة.

اسماعيل بدران

النفط والغاز... من ثروة طبيعيّة إلى رأس مال إنتاجي

يخطو لبنان خطوات مترددة نحو مشاركة بلدان الحوض الشرقي للمتوسط في مخزون هائل من الغاز والنفط، قد تصل قيمته إلى ألف مليار دولار أميركي. (...) لكن السؤال المركزي الذي ينبغي التفكير به من الآن، هو عن سبل استيعاب الثروة النفطية المرتقبة داخل نشاط اقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الدائمة وحل المشكلات المستعصية في آن معاً.

ثلاثة نماذج لكيفية توظيف عائدات الثروات الطبيعية، وخصوصاً منها النفط والغاز في الاقتصاد.

فهناك دول وضعت العائدات في خدمة أنشطة الإنتاج، ولا سيما في الصناعة، (...) اهتمت بالعائدات الاقتصادية، لا بالإيرادات النقدية. هذا ما فعلته البلدان الصناعية الكبرى، وتفعله الدول الصاعدة (...)

النموذج الثاني ، وضع عائدات النفط في خدمة مسار معجّل للتنمية قائم على الاستثمارات الكبرى المخطط لها سلفاً، والدعم الاجتماعي وتطوير الموارد البشرية. ولم يشغل هدف زيادة متوسط الدخل الفردي مكانة متقدمة في هذه المجموعة، مقارنة بالأولوية المعطاة للتصنيع واستيعاب التقنيات الحديثة والحيوية. لكن مع وجود هدف مضمر لديها هو تعزيز السيادة الاقتصادية وزيادة القوة الجيو ــ استراتيجية للدولة.

(...) مجموعة ثالثة من الدول رأت في التدفقات النقدية الناتجة من تصدير البترول ميزة قائمة بذاتها، ولا حاجة من ثمّ لأن تدرج ضمن منظور للتقدم الاقتصادي. (...) ، إلا أنها استخدمت الجزء الأكبر من الإيرادات للتوسع في إنفاق استثماري وجار قليل الجدوى، (...) (دول الخليج أنفقت في قطاع البناء على مشاريع عملاقة لا تخدم هدفاً اقتصادياً محدداً، وعلى شراء النفوذ في الداخل والخارج، وعلى صفقات السلاح الهائلة غير المبررة) .

لدينا إذاً ثلاثة نماذج لثلاث مجموعات من

الدول، واحدة ركزت على استهلاك مواردها من النفط والغاز داخلياً، وثانية اعتمدت على التصدير، لكنها ضخت جزءاً معتداً به من العائدات في سياق مشروع تنمية طويلة الأمد يهدف إلى تعزيز قوة الدولة، أما المجموعة الثالثة فوجهت عائداتها لتسهيل قيام اقتصاد ريعي ذي قشرة تحديثية هشة. ربما علينا في لبنان الجمع بين خيار من هنا وخيار من هناك للخروج برؤية مركبة، تهدف في وقت واحد إلى إحداث نهضة إنتاجية؛ وزيادة قدرة البلد على حل مشكلاته المالية والاجتماعية الراهنة. والمبدأ المحوري الذي يحكم هذا التصور هو الحرص على تحويل رأس المال الطبيعي إلى رأس مال إنتاجي، أي استبدال أصول بأصول.

ومع أن النقاش اللبناني في هذا الشأن لا يزال خجولاً، فقد ظهرت حتى الآن وجهتا نظر: الأولى تضمنتها خطة العمل للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء، والتي رأت أن «مبيعات البترول (يجب) أن تكرس عوائدها لسداد مستحقات الدين العام... (إلى أن) يتراجع حجم الدين إلى ما دون ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي». أما وجهة النظر الثانية فدعت إلى تخصيص الجزء الأكبر من إيرادات النفط والغاز للدعم الاجتماعي، حتى لو تطلب الأمر توزيع مخصصات منتظمة للأسر، على أن تطبق في الأثناء ضريبة تصاعدية تعيد للدولة جزءاً من فوائض النفط والغاز على حساب الأغنياء.

بيد أن قاعدة استبدال رأسمال إنتاجي برأسمال طبيعي تضع أمامنا خياراً ثالثاً، وهو تكريس إيرادات الصندوق السيادي، لتطوير البنى التحتية المادية والبشرية والعلمية والقطاعية، ولخفض الدين العام الخارجي، ولتكوين احتياطات وطنية طويلة الأمد. ويمكن أن يوظف جزء من أصول هذا الصندوق في سندات الدين العام ولتقديم تسليفات للقطاع الخاص، فمن شأن ذلك خفض معدلات الفائدة وتقليص كلفة الدين العام وزيادة مستويات الاستثمار.

قد يكون النقاش عن سبل استخدام عائدات النفط سابقاً لأوانه، فربيعنا النفطي سيتأخر، في ظل نظام سياسي عاجز عن اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، ولن يجد مناصاً من اعتماد تكتيكات المحاصصة والاسترضاء لتجاوز العقبات وإنجاز التسويات. لكن هذا لا يمنع من التصرف بمسؤولية على الأقل في مواجهة ثلاثة مخاطر مترتبة على الدخول في عصر النفط: التوزيع غير العادل للعائدات على نحو يفاقم الاحتقان الاجتماعي، جعل الريوع النفطية بديلاً للتنمية المادية والبشرية وليس محفزاً لها، ما يضيع علينا فرصة نادرة للتنمية ويفاقم ظاهرة المرض الهولندي، وأخيراً تحويل المال النفطي إلى مال سياسي وهو ما يزيد شجون هذا البلد وهمومه.

عبد الحليم فضل الله
الأخبار ١٩ أيار ٢٠١٢

أخبار نقابية عربية

وزير الرياضة التونسي يستاء !

طفل تونسي يقاطع منافسه الإسرائيلي في بطولة العالم للشطرنج

بوخارست – في حادثة ليست الأولى من نوعها، قاطع طفل تونسي خصمه الإسرائيلي في بطولة العالم للشطرنج المنظمة بين المدارس.

ورفض الطفل محمد حميده البالغ من العمر ١٠ سنوات المشاركة، بحسب صحيفة "ايديعوت احرونوت"، في منافسة طفل إسرائيلي في بطولة الشطرنج على خلفية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

ونال حميده اهتمام الإعلام التونسي والعربي، حيث أظهروه في صورة البطل الذي رفض التطبيع مع إسرائيل ودعمه لفلسطين رغم صغر سنه. وتنافس نحو ٦٤٠ شخصا في الدورة الثامنة ببطولة العالم للشطرنج بين المدارس التي أقيمت في رومانيا.

وتوالت ردود الأفعال، حيث أعرب مكتب وزارة الرياضة والشباب الفلسطيني، عن بالغ امتنانه لشجاعة حميده خلال البطولة، و النبل التونسي تجاه القضية الفلسطينية . وأبدى وزير الشباب والرياضة التونسي طارق ذياب، استياءه من موقف الطفل، مشيرا في بيان له، إلى أن ذلك من شأنه افساد العلاقات مع اسرائيل والمساعدات التي تبعث بها إلى تونس. إلا أن المعارضة التونسية قد أعربت عن رفضها لتصريحات ذياب، واصفة البيان بالاستفزازي الخائن، فيما طالب بعض أعضاء البرلمان منه تقديم اعتذار رسمي.

و في الوقت نفسه، نشرالمكتب الإسرائيلي لمكافحة الإرهاب تحذيرا من السفر إلى تونس، تخوفا من احتمالية شن هجمات إرهابية ضد الإسرائيلين و اليهود هناك .

يذكر أن مقاطعة الدول الإسلامية للمباريات مع اللاعبين الإسرائيلين ليست بالظاهرة الجديدة، حيث قام بطل الجودو الإيرانى فى عام ٢٠٠٤ برفض المنافسة مع خصمه الإسرائيلي، كما قام رياضي مصري في عام ٢٠١١ برفض مصافحة اللاعب الإسرائيلي .

موقع رؤية الاخباري ٧-٥-٢٠١٢

بعد رواج تمور إسرائيلية على الموائد الرمضانية في المغرب

ناشطون مغاربة يطالبون بإصدار قانون يجرّم التطبيع مع إسرائيل

ندد ناشطون مغاربة مُناهضون لعملية تطبيع العلاقات التجارية مع إسرائيل برواج التمور الإسرائيلية داخل السوق المغربية خلال شهر رمضان الحالي، واعتبروا ترويجها «إهانة لمشاعر المغاربة ودعما للاحتلال وتقوية لوجوده بفلسطين المحتلة». وطالب الناشطون من التُّجار المغاربة بمقاطعة «كافة البضائع الإسرائيلية وفضح المُطبِّعين» كما نادوا بأن تقوم الحكومة الحالية التي يقودها حزب ذو توجه إسلامي بإصدار قانون يُجرّم التعامل والتطبيع مع إسرائيل. وتروج أنواع من التمور القادمة من إسرائيل في عدد من المحلات والأسواق المغربية خلال شهر رمضان الحالي، وتحمل هذه التمور أرقاما تسلسلية تجارية مرفقة بعناوين وهواتف الشركات والمصانع التي قامت بإنتاج وتعليب هذه التمور من داخل إسرائيل. وقد ندد الناشط الحقوقي خالد السفياني، منسق المجموعة الوطنية لمساندة العراق وفلسطين، بترويج التمور الإسرائيلية داخل الأسواق المغربية، معتبرا أن شراءها واستهلاكها هو إهانة لمشاعر الشعب المغربي الرافض في أغلبيته للتطبيع مع إسرائيل، واعتبره دعما للاحتلال وتقوية لوجوده بفلسطين المحتلة. واعتبر السفياني رواج التمور الإسرائيلية داخل الأسواق المغربية يعد بمثابة استهتار بكل ما بذله الفلسطينيون من جهود ودماء وتضحيات بالغالي والنفيس، في سبيل تحرير أراضيهم المحتلة من لدن الكيان الصهيوني الغاصب. ومن جهته، استنكر محمد بنجلون أندلسي، رئيس الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني، رواج التمور الإسرائيلية في السوق المغربية خلال رمضان، موضحا أنه في السابق كانت هذه التمور تدخل إلى المغرب في رمضان مُعلبة بأسماء شركات أخرى من أجل التمويه، ولا تجرؤ أن تدخل للسوق المغربية بأسماء إسرائيلية بخلاف ما صار يحدث في الآونة الأخيرة..

تفعيل ثقافة المقاومة ونشرها، هي السبيل لحماية الوطن

الأردن: نقابيون يدعون لإلغاء معاهدة وادي عربة ووقف "التطبيع" مع إسرائيل

دعا نقابيون الى إلغاء معاهدة وادي عربة "التي لم تقدم شيئا مفيدا للأردن، وإنما ألحقت به خسائر سياسية واقتصادية"، مبينين أن المعاهدة التي مر على توقيعها ١٧ عاما، هي "وسيلة مبطنة لسرقة مقدرات الوطن ومكتسباته تحت غطاء السلام".

وأكد نقيب المهندسين عبدالله عبيدات أن هذه المعاهدة ليست مهمة للأردنيين، بل كانت سببا كبيرا في التردي الاقتصادي الذي تعاني منه المملكة منذ أعوام طويلة وضعف في الميزانية.

وشدد على ضرورة تفعيل النشاطات المقاومة للتطبيع، فـ"تفعيل ثقافة المقاومة ونشرها، هي السبيل لحماية الوطن وليس المضي في ثقافة السلام والاستسلام التي لم تجلب سوى المؤامرات".

وأشار إلى أن موقف الأردنيين ما يزال معارضا لهذه المعاهدة، مؤكدا على المطلب الثابت بإلغاء معاهدة "وادي عربة" وإغلاق السفارة الإسرائيلية في عمان والإفراج الفوري عن الجندي أحمد الدقامسة.

وتتضمن المعاهدة مقدمة و ٣٠ مادة و ٥ ملاحق، تعالج قضايا الحدود والأراضي والمياه والأمن والمخدرات والبيئة والترتيبات الإجرائية المؤقتة.

وقد كان لهذه المعاهدة بحسب النصوص الرسمية ثوابت، هي تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة، وإقامة سلام مبني على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وتعزيز السلام على أساس الحرية والمساواة، وتعزيز الموقف الفلسطيني في مطالبته بالقدس وحق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة.

بدوره، أوضح رئيس لجنة مقاومة التطبيع النقابية السابق المهندس بادي الرفايعة، أن معاهدة وادي عربة لا يرتجى منها شيء وهي "غلطة" كبيرة في تاريخ الأردن، يجب محوها.

وبين الرفايعة في حديثه إلى "الغد" أن على الحكومة الاستماع الى الشارع وأخذ آرائه بالاعتبار، لأنه لا جدوى من معاهدة تضر بالأردنيين، موضحا أن الأسرى الأردنيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية، نتاج هذه المعاهدة، وأن إسرائيل نقضت بنود الاتفاقية مع الأردن وتستمر بأسر المواطنين والتنكيل بهم.

وقال إن "فلسطين التي من أجلها سالت دماء الشهداء، بقيت في الأسر وصودرت أراضيها، ويقوم المستوطنون يوميا بالتعدي على المنازل والمقدسات الإسلامية في ظل جمود عربي واضح".

وطالب بضرورة رفض كل الطروحات التي تكرس شطب حق العودة وتؤدي إلى إقامة ما يسمى بالوطن البديل.

وقال نائب رئيس اللجنة التنفيذية العليا لحماية الوطن ومجابهة التطبيع المهندس ميسرة ملص إن أكثر من ١٧ عاما مرت على توقيع الاتفاقية، و لم يستفد الأردن منها أبدا، معتبرا انها "عار". وأكد أنه لا يوجد فائدة مضافة منها، فهي جائرة علينا كأردنيين، لأنها تصب في صالح إسرائيل فقط.

وبين أنه من ضمن الأهداف التي تحققت لإسرائيل من المعاهدة، هو أن الأردنيين أصبحوا يشترون المياه من إسرائيل بأثمان عالية، إضافة إلى شربهم للمياه العادمة من المصانع الإسرائيلية، ودخول الأسمدة المستخرجة من الفضلات البشرية لاستعمالها في زراعة المنتجات الزراعية المحلية.

وطالب ملص بتحرك الحكومة على نحو عاجل وإلغاء المعاهدة نظرا للسلبيات الكثيرة التي تنجر عنها والخسارة الواضحة للجانب الأردني منها.

الغد – ٢٦-٠٧-٢٠١٢ – عمان

آراء حرة

هكذا تدحرجت أرقام سلسلة الرتب والرواتب

قبل تسعة أشهر، تبارى أهل السلطتين التشريعية والتنفيذية في الحصول على شرف إقرار سلسلة الرتب والرواتب للقضاة، وحده وقف الرئيس فؤاد السنيورة في مجلس النواب وقال: «ويحكم لقد فتحتم أبواب جهنم على الدولة». لم يكتفِ المتبارون بإقرار السلسلة للقضاة في الخدمة الفعلية، بل ضمّوا إليها القضاة المتقاعدين، بنسبة الزيادة عينها. بناءً على هذه السلسلة، ارتفع أساس راتب القاضي درجة أولى مع الدرجتين الاستثنائيتين من نحو ٢٢٠٠٠٠٠ ل.ل. إلى ٤٦٠٠٠٠٠ ل.ل، أي أكثر من الضعف، فيما ارتفعت الدرجة من ١٥٠٠٠٠٠ ل.ل. إلى ٢٥٠٠٠٠٠ ل.ل.

فضلاً على أن القضاة يتقاضون راتباً إضافياً كلّ ثلاثة أشهر من «صندوق القضاة» الذي يغذّى من الرسوم على دعاوى المواطنين ومحاضر ضبط السير وغيرها، كما أن القاضي يخدم حتى عمر ٦٨ سنة، وبالتالي فإنه يحصل على عدد كبير من الدرجات تفوق الـ٢٠ درجة، وهذا ما يجعل راتبه يلامس ١٢ مليون ليرة خلال الخدمة الفعلية و١٠ ملايين ليرة في التقاعد. ويقول خبير في شؤون الادارة والمالية العامة انه «فور إقرار سلسلة القضاة، وهي الأعلى مقارنة بباقي موظفي القطاع العام، سارع أساتذة الجامعة اللبنانية إلى تنفيذ اعتصامات وإضرابات، مطالبين بإقرار سلسلة جديدة لهم أسوة بالقضاة، على أساس أن رواتبهم متلازمة ومتساوية تاريخياً مع رواتب القضاة.

وهكذا اضطرّت الحكومة ومجلس النواب إلى إقرار سلسلة جديدة لهم، وهذا حقهم اذا ما قرنا ذلك بالتعميم الملزم الذي أصدره رئيس الجامعة اللبنانية وحظر بموجبه على أساتذة الجامعة اللبنانية العمل في جامعات اخرى». يضيف الخبير «اقتنص الأساتذة الثانويون في التعليم الرسمي الفرصة، فالتزموا الصمت طوال مرحلة المشاورات بين الأساتذة الجامعيين والحكومة، إلى حين إقرار الأخيرة السلسلة ووقوعها في الفخ مجدداً، عندها ثارت ثائرة هؤلاء مطالبين بإنصافهم وردم الهوّة بين رواتبهم ورواتب الأساتذة الجامعيين، مستخدمين خدعة ذكية، انطلت على الحكومة بأسرها، حين طالبوا باحتساب رواتبهم الجديدة على أساس فارق الراتب القديم بينهم وبين الجامعيين، لا على أساس قاعدة النسبية والتي يجب ان يعمل بها».

يوضح الخبير «هنا كبرت كرة الثلج لتشمل جميع موظفي الدولة، إلى أن كانت الطامة الكبرى، في مشروع سلسلة الرتب والرواتب التي رفعتها وزارة المال إلى مجلس الوزراء بناءً على اقتراح لجنة من مجلس الخدمة المدنية كما قيل، بحيث تضمن هذا المشروع «العشوائي» أخطاءً مدمّرة، لجهة التمييز في أساسات الرواتب بين سلك وآخر ضمن الفئة نفسها، ضاربة عرض الحائط بقاعدة المساواة التي تحفظ الحقوق وتؤمن العدالة بين جميع موظفي الدولة». وعلى سبيل المثال لا الحصر، ارتفع أساس راتب فئة أولى في القطاع الإداري بنحو ١٠٠ في المئة والدرجة بنحو ٨٠ في المئة، فيما ارتفع أساس راتب فئة أولى في الأسلاك الأمنية والعسكرية نحو ١٥ في المئة والدرجة بنسبة ٥ في المئة، وهكذا دواليك بالنسبة لسائر الفئات. كما حصل الأساتذة الثانويون، وهم من الفئة الثالثة، على ٦ درجات إضافية زيادة عن رواتب رؤساء الدوائر الذين هم من الفئة نفسها، كما حصل الأساتذة في التعليم الأساسي والمتوسط على ٦ درجات زيادة عن سواهم من ذات الفئتين في سائر الاسلاك الوظيفية، ناهيك عن الكثير من الأخطاء التي يطول المجال لذكرها». يلفت الخبير نفسه الانتباه الى انه «كان من نتائج هذه السلسلة العشوائية حصول هجمة شرسة على التوظيف في الدولة، ومطالبة عشرات الآلاف من المتعاقدين والأجراء وغيرهم بتثبيتهم في الملاك، بدءاً من مياومي مؤسسة كهرباء لبنان مرورا بمتعاقدي التعليم الرسمي المهني والآتي أعظم.

كما حذرت مجالس المدارس الخاصة في لبنان الحكومة من إقفال هذه المدارس وطرد المعلمين منها نتيجة زيادة الدرجات المذكورة وفرض تلازم رواتب المعلمين في القطاعين الرسمي والخاص، ما يعني سقوط وجه مشرق من وجوه لبنان ألا وهو مستوى التعليم ونوعيته».

ماذا عن الحلول المقترحة للخروج من هذه الدوامة؟ يتحدث الخبير نفسه عن «وجود حلّ من اثنين لتجاوز أزمة سلسلة الرتب والرواتب:

الأول، إلغاء سلسلة رواتب القضاة والجامعيين والعودة إلى السلسلة القديمة، ثم إعطاء زيادة غلاء معيشة، تتراوح بين مليون ليرة و٣٠٠٠٠٠ ل.ل. حسب فئات الموظفين.

الثاني، في حال تعذر إلغاء السلسلة المذكورة، تنظيم سلسلة رواتب جديدة لباقي موظفي القطاع العام ترتكز على القاعدة النسبية وليس على الفارق المستجد، مع إلغاء كل الدرجات الاستثنائية. وعلى سبيل المثال: أساس راتب أستاذ جامعي درجة أولى قبل الزيادة ٢١٥٠٠٠٠ ل.ل. وبعد الزيادة ٣٧٠٠٠٠٠ ل.ل./ أساس راتب أستاذ ثانوي درجة أولى قبل الزيادة ١٠٥٠٠٠٠ ل.ل، فيجب أن يصبح ٣٧٠٠٠٠٠ ÷ ٢١٥٠٠٠٠ x ١٠٢٠٠٠٠ = ١٨٠٠٠٠٠.

وهكذا دواليك بالنسبة إلى سائر موظفي الدولة، مع الإشارة إلى وجوب مساواة جميع المتقاعدين، ورفع قيمة بدل الساعة للمتعاقدين وفقاً لنسبة الزيادة.

داود رمال

أزمة مقيمة في دولة المؤقتين

الكهرباء: استعراض سياسي والمتضرر واحد!

لم تعد نتائج أزمة المياومين والمؤقتين والجباة في «مؤسسة كهرباء لبنان» محصورة بالحركة الاحتجاجية للعمال ومطالبهم المحقّة في القسم الأكبر منها، كونها تتعلق بضمان استمرارية العمل للمستحقين، وإنما تخطت ذلك إلى أكثر من ضرر أصاب كل شرائح المجتمع اللبناني، من أصغر فقير إلى أكبر قطاع اقتصادي واجتماعي ومعيشي.

السبب في الحجم الكبير للضرر الذي سنعدده تحت جملة عناوين، يعود إلى التسييس بإلغاء الحوار الاقتصادي والاجتماعي، واستبعاد المنطق المالي لجهة تحديد قدرات المؤسسة والدولة بعد تحديد قدرات المواطن والعامل على تحديد القدرات والاحتياجات. ما حوّل النقاش من منطق الدولة إلى منطق الشارع والبلطجة والبلطجة المضادة من قبل الأطراف السياسية المعنية بالملف مباشرة، الامر الذي يهدد الاستقرار العام، بعدما كان يهم فئة معينة من العمال والأجراء تسعى إلى مطالب محددة ومعروفة منها المحق ومنها القابل للبحث.

ليس الكلام بهدف العودة إلى القضية الأساسية، وهي قضية تلزيم الخدمات من قبل «كهرباء لبنان» إلى شركات خاصة من مقدمي الخدمات، وهو أمر كان قائماً بشكل آخر، عبر متعهدي غب الطلب، وضرورة ضمان استمرارية عمل العمال وحقوقهم المكتسبة عبر السنوات المتلاحقة من الخدمة.

١ – القضية الأولى، تتعلق بغياب العلاج لقضية هامة بدأت عمالية بامتياز، ثم تحولت صراعاً سياسياً، حتى لا نقول طائفياً حول الوظيفة العامة. وهي قضية قد تفتح نقاشات ومطالبات واسعة لا طاقة للدولة والمجتمع والعمال على تحملها في غياب السياسة الموحدة حول الوظيفة العامة.

٢ – الضرر الكبير الذي ألحقته نتائج استمرار الإضراب من دون معالجات منطقية للملف، أصاب أولاً العمال أنفسهم الذين لم يتقاضوا رواتبهم منذ أكثر من ثلاثة أشهر، وجلّهم من أصحاب الدخل البسيط الذي بالكاد يفوق الحد الأدنى للأجور أو يقاربه. يقدر عدد هؤلاء العاملين مع الجباة بـ ٢٥٠٠ متعامل بينهم حوالي ٧٢٠ من الجباة. وهؤلاء لن يستطيعوا قبض رواتبهم من المؤسسة على اعتبار أنهم باتوا تابعين للشركات الخاصة بتقديم الخدمات، التي وقعت اتفاقاً مع «مؤسسة كهرباء لبنان» بهدف تحسين الجباية وتحديد حجم الهدر والتعليق الذي يحرم المؤسسة من حوالي ٣٥٠ مليون دولار ويزيد عجزها السنوي بشكل ملحوظ نتيجة التعليق وتزايد ضياع الطاقة الذي يحرم المؤسسة من ٤٠ في المئة من عائداتها.

٣ – الضرر الهام الثاني بخروج الحركة الاحتجاجية عن مسارها بتعطيل مؤسسة كهرباء لبنان وضرب التجهيزات المتهالكة أصلاً لوقف الصيانة عنها وعدم استقدام قطع الغيار، لا سيما خلال فصل الصيف الذي تكثر فيه الحاجة إلى عمليات الصيانة والتأهيل والتجهيز. هذا الواقع ألحق الضرر بمالية المؤسسة أولاً، وبوقف التجهيز ثانياً، لوقف العمليات وفتح الاعتمادات، مع تزايد الأعطال على الشبكات والمحطات خلال الأسابيع الأخيرة.

٤ – هذا الواقع المستجد وضع مطالب العمال المحقة في أكثرها، بمواجهة انتقادات المواطنين في أكثر المناطق نتيجة تزايد أعطال الكهرباء وتزايد التقنين بشكل كبير من أقصى الشمال إلى الجنوب، وكذلك في العاصمة بيروت التي شهدت أطول فترات انقطاع للكهرباء منذ الحروب الإسرائيلية المتتالية على لبنان. هذا الواقع تعزز مع خروج بعض التظاهرات المسيسة ضد العمال المعتصمين في المؤسسة، الأمر الذي بات يهدد بتحول الصراع الى مواجهات بين المتضررين من انقطاع الكهرباء وبين العمال المحتجين.

٥ – النقطة الخامسة الصعبة على المواطن تتعلق بتراكم الفواتير نتيجة عدم الجباية منذ أكثر من ثلاثة أشهر، وهو أمر سيراكم هذه الفواتير على الناس مع ما يتبع ذلك من تراكم الاستهلاك نتيجة الفواتير والتعرفات المركبة والمتصاعدة كلما كبرت كميات الكهرباء المستهلكة. وهو أمر سيشكل عبئاً كبيراً على أصحاب الدخل المحدود العاجزين أصلاً عن دفع الفواتير في مواعيدها مهما كانت قيمتها قليلة.

٦ – النقطة الخطرة في الأمر هي قيام بعض العمال من المؤسسة أو من خارجها، بأعمال صيانة الأعطال في بعض المناطق على حساب أهالي المنطقة التي تصاب بأعطال معينة، مستفيدين من حاجة الناس ومن غياب فرق التصليحات الرسمية ليحققوا مكاسب خاصة، وهنا الضرر الكبير على الحركة المطلبية القائمة.

٧ – في الخلاصة أن مشكلة الكهرباء المزمنة في لبنان ليست وليدة تحرك المياومين والجباة وهي قائمة وتزداد مع الخلافات السياسية وتزايد الأعطال على الشبكات والمعامل والمحولات المنتشرة والمشرعة للتعليق والاعتداء في أكثر المناطق وسط عجز الدولة عن حمايتها. ويعرض المؤسسة لمزيد من العجز، لا سيما ايام الذروة في الصيف وفي الشتاء.

في المحصلة، فإن موضوع الكهرباء في لبنان تحول اليوم إلى متضرر واحد أساسي هو المواطن المشترك الذي يدفع فاتورته أكثر من مرتين اليوم بفعل تزايد ساعات القطع (هناك حوالي ١،٣ مليون مشترك في مؤسسة الكهرباء حالياً). هذا إضافة إلى ما تتعرض موجودات براده إلى التلف، نتيجة فقره وعجزه عن تأمين البدائل، في ظل موجة الحر الشديدة واقتراب شهر رمضان الذي يحتاج فيه رب العائلة إلى تأمين بعض الاحتياطي من السلع الضرورية لعائلته من لحوم وخضار وضروريات شهر الصيام.

قضية الكهرباء بدأت تتحول أزمة حقيقية على المواطن من جهة، وعلى العمال المضربين من جهة ثانية، وعلى مستقبل المؤسسة واستمرارها من جهة ثالثة، بفعل العجز المالي المتراكم الذي يأكل أكثر من ٣٠٠٠ مليار ليرة (حوالي المليارين دولار سنوياً) والعجز الإداري في خدمة المواطنين من المشتركين الذين قد يتخلفون عن دفع الفواتير تحت شعار تزايد التقنين. أكثر من ذلك لقد تحولت قضية الكهرباء في بعض وجوهها، إلى استعراض سياسي لقضية عمالية، على حساب ضرر المواطن والقطاعات المختلفة، وذلك كلّه في موسم السياحة والاصطياف وشهر الصيام عن المعالجات وتلافي الأزمات. إنها أزمة مقيمة في دولة المؤقتين او العاملين على الفاتورة السياسية.

عدنان الحاج

عيون على العدو

قائدان عسكريان إسرائيليان يشيران إلى قدرات «الأعداء» ٣٥٠٠ صاروخ .. وطائرات هجومية لـ«حزب الله»

كشف رئيس وحدة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الجنرال إيتاي برون النقاب عن أن «حزب الله» يعكف على تطوير طائرات هجومية من دون طيار وصواريخ أرض ـ بحر. وأضاف برون في لقائه مع لجنة الخارجية والأمن في الكنيست أن لدى سوريا وإيران ٣٥٠٠ صاروخ موجهة ضد إسرائيل. أما نائب رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال يائير نافيه فأشار أمام مشاركين أجانب في «مؤتمر النار الدولي» إلى أن «حزب الله» يملك الآن عشرة أضعاف الصواريخ التي كان يملكها في حرب لبنان الثانية.

وبحسب برون فإن «حزب الله»، «حماس»، وسوريا يحاولون إنتاج أسلحة تقوض التفوق العسكري والتكنولوجي الإسرائيلي وتصيب نقاط الضعف الإسرائيلية في الجبهة الخلفية. وأشار إلى أن هذه الجهات الثلاث تطور آليات تعمل على استنزاف الجبهة الداخلية وتبني لنفسها قدرة امتصاص عن طريق التزود بكميات واسعة من الصواريخ، واستيعاب صواريخ أرض ـ بحر من جانب «حزب الله»، وبناء قدرات لوسائل طيران غير مأهولة لأغراض هجومية، وكميات كبيرة من الصواريخ المضادة للدروع وأيضا العبوات الناسفة ووسائل التمويه.

وأضاف برون أن إيران تمتلك حتى الآن في ترسانتها ٤٥٠ صاروخا يصل مداها الى إسرائيل. وقال إن سوريا تملك ما لا يقل عن ثلاثة آلاف صاروخ يتراوح مداها ما بين ٧٠ إلى ٧٠٠ كيلومتر تصل إلى إسرائيل. ولكن المقوم الإشكالي في هذه الصواريخ هو دقتها. وتملك سوريا منظومات دفاع جوي متقدمة جدا من انتاج روسي.

وأشار برون إلى أن إيران ستمتلك في نهاية العام ٢٠١٢ يورانيوم مخصبا بنسبة ٢٠ في المئة تكفي لانتاج قنبلة نووية إذا تم تخصيبها إضافيا لمستوى ٩٣ في المئة. وشدد على أن إيران لا تملك يورانيوم مخصبا بالدرجة العسكرية ولكن حال امتلاكهم كمية كافية من اليورانيوم المخصب بدرجة ٢٠ في المئة يمكنهم الانتقال بسرعة للتخصيب العسكري خلال عام إلى عام ونصف.

وأوضح برون أن الانتخابات في مصر «يتعذر جدا معرفة ما الذي ستقود إليه، ولكن من الواضح أن هناك تراجعا في مكانة مصر الإقليمية». وفي نظره لم يفلح مفجرو الثورة الشباب في مصر في الاندماج بشكل مستقر في الحلبة السياسية والرابحون من الثورة هم «الإخوان» والسلفيون. وأضاف أن «العداء لإسرائيل بارز وهو يشكل القاسم المشترك الأدنى بين كل الجهات في مصر».

وأضاف الضابط الكبير أنه من أجل معالجة هذه الأخطار تحدث في الجيش الإسرائيلي ثورة استخبارية: «فاستخباراتنا لا تتعامل مع «صورة

العدو» وإنما تركز على أهداف، على الكثير من الأهداف. والغاية هي توفير معلومات فورية».

وعرض نائب رئيس الأركان، الجنرال يائير نافيه أمام «مؤتمر النار الدولي» الذي يحضره ضباط أجانب اتجاهات التطوير الرئيسية في تفعيل القوة الإسرائيلية وفقا للتغييرات في البيئة الحربية المعقدة في الشرق الأوسط. وقال إن «علينا تقصير أمد الحرب قدر الإمكان بسبب الهجمات على الجبهة الداخلية. ومن أجل فعل ذلك ينبغي الأمر منا توجيه ضربات نارية أولية، تصل إلى كل المدايات ويمكن أن تؤدي تقريبا إلى الحسم. واستنادا إلى نيران دقيقة وصواريخ من البر، فيما نستخدم عشرات آلاف القذائف. والهدف هو ضرب منظومات إطلاق النار المعادية، ومقراته القيادية ومنظومات سيطرته وبناه التحتية الداعمة بشكل بالغ التركيز».

وبعد ذلك أشار نافيه إلى أن النظام السوري المزعزع يحرص على المحافظة بشكل وثيق على قدراته الكيميائية والصاروخية، التي تحوي «مئات الصواريخ الدقيقة». وقال إن سوريا استثمرت ثلاثة مليارات دولار في مجال تطوير منظومة الدفاع الجوي فيها. وحسب نافيه فإن ذلك ارتبط بتسليح واستثمار اقتصادي شبه وحيد للجيش السوري محذرا من أن «هذا يجب ألا يعني الجيش الإسرائيلي وحسب وإنما كل العالم الغربي أيضا» وأشار إلى أن سوريا تواصل تسليح «حزب الله»، الذي يملك حاليا «عشرة أضعاف الصواريخ التي كان يملكها في حرب لبنان الثانية». وقال نافيه إن لدى «حزب الله» اليوم ٦٠ ألف صاروخ معتبرا أن وتيرة تسليح «حزب الله» السريعة في السنوات الست الأخيرة كانت جزءا من محاولته «التوصل إلى وضع يغدو فيها الكم جزءا من النوع، وبضربة قصيرة على الجبهة الداخلية سيكون بالوسع توفير صورة انتصار».

حلمي موسى

فضل تلاوة القرآن الكريم

يقول سبحانه وتعالى :" فاقرؤوا ما تيسر من القرآن.."

وصف شهر رمضان المبارك بشهر القرآن لنزول القرآن الكريم فيه، واكتسب قداسته وحرمته وفضله، من فضل القرآن وعظمته وسمو مقامه.

ويكفي القرآن عظمةً ومنزلةً وفخراً وشأناً أنه كلام الله العظيم، ومعجزة نبيه الكريم، وأن آياته تكفلت بهداية الناس في جميع أمورهم وشؤونهم، وضمنت لهم الحصول على الغاية القصوى والسعادة الكبرى في الدنيا والآخرة.

يقول سبحانه وتعالى: "كتاب انزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور بإذن ربهم الى صراط العزيز الحميد "

ويقول سبحانه: "هذا بيان للناس وهدىً وموعظة للمتقين"، فكل آية من آياته هي منبع غزير بالهداية والموعظة الحسنة، وكل كلمة من كلماته هي مصدر من مصادر الارشاد والرحمة والتربية، ومن يريد أن يرقى الى السعادة الخالدة والطمأنينة الدائمة، ومن يريد أن يربح الدين والدنيا عليه أن يتعاهد القرآن. بمعنى أن يجعل القرآن عهده وكتابه الذي ينظر فيه آناء الليل وأطراف النهار، وأن يجعل آياته ومعانيه ومفاهيمه في قلبه وذاكرته ليعمل به ويسير على ضوئه ونوره ونهجه. ولذلك فقد جاء التأكيد على قراءة القرآن وتلاوته وترتيله والتدبر في معانيه، وقد وردت أحاديث كثيرة عن رسول الله وأئمة أهل البيت صلوات الله عليهم، في فضل وثواب تلاوة القرآن وفي بيان فوائد ذلك في الدنيا والآخرة، وخاصة في هذا الشهر المبارك.

فعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: "ومن تلا فيه آية من القرآن كان له مثل أجر من ختم القرآن في غيره من الشهور".

وعن الامام الباقر عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: "من قرأ عشر آيات في ليلة لم يكتب من الغافلين، ومن قرأ خمسين آية كتب من الذاكرين ، ومن قرأ مائة آية كتب من القانتين، ومن قرأ مائتي آية كتب من الخاشعين، ومن قرأ ثلاثمائة أية كتب من الفائزين".

وعن الامام الصادق عليه السلام أنه قال: "القرآن عهد الله الى خلقه، فقد ينبغي للمرء المسلم أن ينظر في عهده، وأن يقرأ منه في كل يوم خمسين آية ".

وقال عليه السلام: "ما يمنع التاجر المشغول منكم في سوقه وتجارته إذا رجع الى منزله أن لا ينام حتى يقرأ سورة من اقرآن فيكتب له مكان كل آية يقرؤها عشر حسنات ويمحى عنه عشر سيئات".

ودلت جملة من الأحاديث على أن القراءة في الصحف أفضل من القراءة غيبا ، فقد سئل الامام الصادق عليه السلام عن: القراءة عن ظهر قلب، أو بالنظر في المصحف، أيهما أفضل؟ فقال: "بل اقرأ وانظر في المصحف فهو أفضل أما علمت أن النظر في المصحف عبادة ".

وفي نص آخر "من قرأ القرآن في المصحف مُتّعَ ببصره وخُفّف عن والديه، وإن كانا كافرين".

كما دلت النصوص على أفضلية القراءة في البيوت على القراءة في غيرها، وورد: "ان البيت الذي يُقرأ فيه القرآن، ويُذكر الله فيه، تكثر بركته، وتحضره الملائكة، وتهجره الشياطين، ويضيء لأهل السماء كما يضيء الكوكب الدري لأهل الأرض، وان البيت الذي لا يُقرأ فيه القرآن ويُذكر الله فيه، تقل بركته، وتهجره الملائكة، وتحضره الشياطين".

وأكدت الروايات على أن المقصود بالتلاوة هو القراءة الواعية التي يتفهم الانسان من خلالها معاني القرآن ومعارفه ومفاهيمه وأحكامه.

يقول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه أفضل السلام في وصف المتقين وحالاتهم مع القرآن: "أما الليل فصافون أقدامهم، تالين لأجزاء القرآن يرتلونها ترتيلا، يحزنون بها أنفسهم، ويستثيرون به دواء دائهم، فإذا مروا بآية فيها تشويق ركنوا اليها طمعا، وتطلعت نفوسهم اليها شوقا، وظنوا أنها نصب أعينهم، وإذا مروا بآية فيها تخويف أصغوا اليها مسامع قلوبهم، وظنوا أن زفير جهنم وشهيقها في أصول آذانهم ".

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

14 آب
الانتصار
14آب ذكرى النصر الإلهي

صِراطُ الحق
يوم
القدس
العالمي
2012
1433